

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٥٣

الثلاثاء، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

|          |  |                             |
|----------|--|-----------------------------|
| الرئيس   | السيد العتيبي                                      | (الكويت)                    |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي                                     | السيد نينزيا                |
|          | ألمانيا  | السيد هويسغن                |
|          | إندونيسيا  | السيد شهاب                  |
|          | بلجيكا   | السيد بيكستين دو بيتسويريفا |
|          | بولندا   | السيد ليفيتسكي              |
|          | بيرو   | السيد فيلاسكيس              |
|          | الجمهورية الدومينيكية                              | السيد سنغر ويسنغر           |
|          | جنوب أفريقيا                                       | السيدة غولاب                |
|          | الصين  | السيد ياو شاجون             |
|          | غينيا الاستوائية                                   | السيد إيسونو مبنغونو        |
|          | فرنسا  | السيد دولاتر                |
|          | كوت ديفوار   | السيد إيبيو                 |
|          | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة بيرس/السيد باور      |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية                         | السيد هانتر                 |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1918220 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روزماري ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن قبل شهر (انظر S/PV.8527)، استمر العنف في شمال غرب سورية دون انقطاع بينما تسعى الأطراف في الميدان إلى تحقيق التقدم على الصعيد العسكري. ولا يمكن لجهودنا الدؤوبة للتوسط في التوصل إلى حل سياسي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري أن تحرز أي تقدم في بيئة من النزاع المفتوح. وستتعرّج جهودنا إن لم تتمكن روسيا وتركيا من الالتزام باتفاقهما لوقف إطلاق النار. وستعاني جهودنا نكسة إذا لم يتمكن أعضاء مجلس الأمن وكذلك مجموعة أستانا والمجموعة المصغرة المعنية بسورية - والكثير منهم يجلسون معنا حول هذه الطاولة اليوم - من إيجاد سبيل للعمل معا لتقديم دعم مشترك للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص تنفيذيا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

والأمم المتحدة تدرك تماما مواقف الأطراف الضامنة لمذكرة إدلب، وهو اتفاق كان قد حقق حتى أشهر قليلة مضت هدوءا نسبيا لسكان إدلب. وتعتبر روسيا وجود هيئة تحرير الشام التي أدرجها مجلس الأمن ضمن الجماعات الإرهابية في منطقة تخفيف التوتر لا يمكن السماح به. أما تركيا فيلزمها المزيد من الوقت لعزل مقاتلي هيئة تحرير الشام المتشددين والتعامل معهم بفعالية.

وكما قال الأمين العام قبل ساعات قليلة، فإن الحالة في إدلب تشكل خطرا كبيرا، لكن المدنيين يدفعون مرة أخرى ثمنا رهيبا. وتستمر الغارات الجوية. وكذلك يستمر استخدام البراميل المتفجرة والقنابل العنقودية وتبادل قذائف الهاون ونيران المدفعية، مما يؤدي إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشريد أعداد كبيرة منهم. وقد شنت هجمات على المراكز السكانية والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المدارس والمرافق الطبية، أغلبها داخل منطقة تخفيف التوتر. ولا بد من التعامل مع هيئة تحرير الشام دون أن يتسبب ذلك في الكارثة الإنسانية التي نراها تتكشف أمام أعيننا والتي تتمثل في نزوح مئات الآلاف من الناس، حيث يقتربون من حدود تركيا.

وعلى الرغم من كل هذا العنف، لم تشهد الخطوط الأمامية تغييرا يُذكر، مما يندرج بالدخول في مأزق. ولكن إذا كان هذا هو الحال، فمن الواضح أنه سيكون مأزقا دمويا لا طائل له وتنجم عنه عواقب إنسانية مدمرة تتجاوز أية أضرار قد تلحق ببيئة تحرير الشام. ومما لا شك فيه أن الحالة في إدلب معقدة. ولكن، كما قلنا مرارا، فمكافحة الإرهاب لا يمكن أن تحول دون تنفيذنا لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي من أجل حماية المدنيين والالتزام بالتقيد الصارم بمبدأي التمييز والتناسب. والمشكلة التي تطرحها هيئة تحرير الشام يجب التعامل معها بمزيد من الفعالية وبطريقة مناسبة، لا يدفع فيها المدنيون الثمن. وذلك لا يمكن أن يبدأ إلا بعد استعادة الهدوء.

وبحاجة إلى المساعدات. وأكثر من ٥ مليون لاجئ غير متيقنين متى ستكون العودة آمنة. ومئات الآلاف ضحوا بأرواحهم. وعشرات الآلاف محتجزون أو مفقودون أو تعرضوا للتعذيب. هل نطلب منهم حقاً دفع ثمن أعلى؟ بل يجب علينا جميعاً العمل معاً لكي نضمن عدم معاناتهم أكثر من ذلك.

الرئيس: أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد مارك لوكوك.

**السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية):** استمع أعضاء مجلس الأمن إلى ما قاله الأمين العام في وقت سابق اليوم، وأشارت روزماري ديكارلو إلى نفس النقاط أيضاً للتو. وعلى غرار السيدة ديكارلو، قدمت إحاطة إعلامية إلى المجلس قبل شهر عن الحالة الإنسانية المتردية في إدلب (انظر S/PV.8527). وبعد مرور عشرة أيام، نهت نائبتني المجلس إلى المزيد من العنف والدمار (انظر S/PV.8535). وقد استمرت أعمال العنف التي ترتكبها القوات الحكومية السورية وحلفاؤها وقوات المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام الإرهابية التي أدرجها المجلس ضمن الجماعات الإرهابية، طوال فترة عيد الفطر المبارك. ولم تتوقف بعد، على الرغم من إعلان هدنة في ١٢ حزيران/يونيه. وقد أسفر السلوك المتبع في الأعمال القتالية عن مقتل أكثر من ٢٣٠ مدنياً خلال الأسابيع الستة الماضية، بمن فيهم ٦٩ امرأة و ٨١ طفلاً. وأصيب مئات آخرون بجروح. وأجبر ما يقدر بـ ٣٣٠.٠٠٠ شخص على الفرار من ديارهم منذ ١ أيار/مايو، وتحركوا شمالاً نحو الحدود مع تركيا. وهذا يمثل ما يقرب من ضعف عدد المشردين الجدد منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمتها إلى المجلس (انظر S/PV.8527). خلص تقييم سريع أجري مؤخراً إلى أن العديد منهم قد ارتحلوا عدة مرات منذ بداية الصراع، بعضهم ارتحل ١٠ مرات. وهذه سمة خاصة من سمات منطقة إدلب. في البداية فر الناس إلى هناك من أجزاء أخرى من سوريا، ثم ارتحلوا مراراً وتكراراً، وباستمرار التماساً للأمان.

وأنا والأمين العام والمبعوث الخاص ما زلنا مُصرين على ضرورة التوصل إلى حل في إدلب في جميع مهامنا على جميع المستويات. ونرحب بجهود روسيا وتركيا المتواصلة لاحتواء العنف، وكان آخرها في اجتماع فريقهما العامل في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه. ولكن إن لم يوجد حل، فعندئذ ستفوق العواقب كل التصورات - وليس فقط على المستوى الإنساني. ولنتذكر الجهات الفاعلة الدولية المعنية واحتمال التصعيد.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، أعلنت تركيا أن القوات الحكومية قصفت عمداً أحد مراكز المراقبة التابعة لها وأنها ردت بالأسلحة الثقيلة. وتلك هي ثاني حادثة في أقل من أسبوع تسفر عن أضرار لمركز مراقبة تركي - وهي مواقع دفاعية تهدف إلى الحفاظ على الخطوط التي اتفق عليها في مذكرة أيلول/سبتمبر. واليوم أكد وزير الخارجية السوري وليد المعلم أن سورية لا تريد رؤية مواجهة عسكرية بين قواتها وتركيا. وهذه الاشتباكات العسكرية تؤكد أن إدلب ليست مجرد مسألة إنسانية؛ وإنما تشكل خطراً جسيماً على الأمن الإقليمي.

وإذ نتطلع إلى الاجتماعات المقبلة لمجموعة العشرين، حيث يلتقي قادة العالم الذين يمكنهم احتواء هذا النزاع، نشدد على الحاجة إلى الدبلوماسية لتحقيق نتائج في إدلب يمكن أن تهيئ الظروف اللازمة لإحراز تقدم في العملية السياسية. وندعو أصحاب المصلحة الدوليين - وخاصة الاتحاد الروسي وتركيا، كطرفين ضامنين لمذكرة التفاهم بشأن إدلب الموقعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - إلى بذل الجهود اللازمة لإنهاء العنف واستعادة الهدوء. وكل ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية. وكما ذكر الأمين العام أيضاً اليوم، لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. وهذا كان واضحاً منذ البداية ولا يزال واضحاً اليوم حتى بعد مرور أكثر من ثمانية أعوام: الحل هو حل سياسي.

وقد دفع الشعب السوري ثمناً باهظاً لعجز المجتمع الدولي على إنهاء هذه الحرب. وما يزيد على نصف السكان مشردون

حتى يومنا هذا، ما زلنا نتلقى تقارير عن هجمات تؤثر على الهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. ومنذ نيسان/أبريل، تفيد التقارير بأن ٣٧ مدرسة قد تأثرت. وهناك أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ طفل خارج المدرسة، وألغى نحو ٤٠٠.٠٠٠ طالب امتحاناتهم، إذ يجري حالياً استخدام ٩٤ مدرسة كملاجئ. وكما قال ممثل اليونيسيف في الأسبوع الماضي، لا ينبغي لأي والد أن يخشى إرسال طفله إلى مدرسة قد تتعرض للقصف في وقت لاحق من ذلك اليوم.

يتعين عليّ أن أذكر المجلس مرة أخرى بالحوادث التي تؤثر على المرافق الصحية. وقد أكدت منظمة الصحة العالمية أنه منذ أواخر نيسان/أبريل وقعت ٢٦ حادثة أثرت على مرافق الرعاية الصحية في شمال غرب سوريا، أي بزيادة ثمانية حوادث عما كان عليه الحال آخر مرة قدمت فيها إحاطة إعلامية للمجلس. وكان هناك مرفقان من هذه المرافق في منطقة تسيطر عليها الحكومة السورية. وأغلقت مستشفيات أخرى كثيرة أبوابها خشية التعرض للهجوم. وهذه الهجمات لا تُهدد أرواحاً بريئة فحسب، بل إنها تحرم الآلاف من المدنيين من الخدمات الصحية الأساسية، حتى مع اشتداد وطيس القتال حولهم.

كما يعلم المجلس، فقد أُزيلت بعض هذه المستشفيات من حلقة النزاع من خلال آلية المنظمة لتفادي التضارب. جميع الأطراف تقع عليها التزامات محددة بموجب القانون الإنساني الدولي بالامتناع عن مهاجمة المواقع المحمية، بغض النظر عما إذا كان قد أُنتهي النزاع فيها أم لا. ومن المروع أن تلك المواقع قد تعرضت للهجوم في المقام الأول، ولكن مهاجمة مرفق جرى تقاسم الإحداثيات بشأنه كجزء من آلية المنظمة لتفادي التضارب أمر لا يطاق.

يرى عدد من الشركاء الآن أن تزويد الأطراف المتحاربة بالإحداثيات الجغرافية يرسم بالفعل هدفاً على ظهورهم. وقد خلص البعض إلى أن تفجيرات المستشفيات أسلوب متعمد

إن مخيمات المشردين مكتظة، حيث يُجبر كثير من الناس على البقاء في العراء. ويعيش الذين يقعون منهم في المدن والقرى القريبة من القتال في خوف دائم من الهجوم التالي. ويحتشد الكثيرون في الطوابق السفلية، ويلتمسون النجاة من الضربات الجوية، وطلقات القذائف، وقذائف الهاون، والقتال لا يزال يتهدد ما تبقى من منازلهم. وأصبحت المستشفيات والمدارس والأسواق. وقد تأثرت محطات توليد الطاقة. وأحرقت المحاصيل. وأجبر الأطفال على ترك مدارسهم. ووردت أنباء هذا الصباح عن مقتل ١٩ شخصا آخرين أمس جراء غارات جوية وقصف مدفعي. وفي نهاية الأسبوع الماضي، قُتل مدنيون بقذائف الهاون، والصواريخ في منطقة الوضيحي، جنوب حلب. وباختصار، نواجه كارثة إنسانية تتكشف أمام أعيننا. ولا يمكن إنكار الحقائق.

وما فتئت الأمم المتحدة وشركاؤها يستجيبون للمساعدة الغذائية الطارئة من خلال حصص الإعاشة الجاهزة، التي وصلت إلى أكثر من ١٩٠.٠٠٠ شخص في أيار/مايو. وبالإضافة إلى ذلك، وصلت الأمم المتحدة وشركاؤها إلى ما يقرب من ٨٠٠.٠٠٠ شخص من خلال المساعدة الغذائية العامة. ووزعت إمدادات المياه والصحة والصرف الصحي على نحو ١٨٠.٠٠٠ شخص من المشردين، وتم توفير خدمات نقل المياه بالشاحنات إلى الناس في حوالي ٣٤٢ مخيماً ومستوطنة غير رسمية. وبالمناسبة، لم يكن من الممكن تحقيق أي من ذلك لو لم يجدد المجلس القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). ولا تزال المساعدة عبر الحدود هي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الناس في إدلب وحوها. إن الأمم المتحدة والشجعان الذين يعملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في الميدان يبذلون كل ما في وسعهم. إنهم يخاطرون بحياتهم لمساعدة الآخرين. ولكن الاستجابة بلغت حدها الأقصى حالياً، ومن شأن أي زيادة أخرى في الحاجة الناجمة عن قتال جديد أن تعني المجازفة بجعل الاستجابة عاجزة.

داخليا منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ ٣٠٠ شخص. ونرى أناسا، بمن فيهم العديد من الأطفال، يعيشون بدون مأوى. وندين أيضا الخسائر في الأرواح البريئة نتيجة هذا التصعيد.

نشعر بانزعاج شديد إزاء الهجمات المستمرة على الهياكل الأساسية المدنية، التي تشمل ٢٦ مرفقا للرعاية الصحية و ٣٧ مدرسة. هذا أمر مروع يبدو كما لو أننا نفقد جوهر الإنسانية. إن الاستخدام العشوائي للأسلحة، لا سيما في المناطق المكتظة بالسكان، أمر غير مقبول. فهذه الهجمات تُظهر تجاهلاً تاماً للحياة البشرية وتتبع استراتيجية العقاب الجماعي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن ما أُبلغ عنه من استخدام متعمد للأسلحة الحارقة لتدمير الأراضي الزراعية والمعدات الزراعية يضيف بعدا مروعا جديدا للصراع ويتعارض مع القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨). يكافح المزارعون بالفعل للوصول إلى أراضيهم وحصاد محاصيلهم.

نحن، المشاركون في الصياغة، نذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، استنادا إلى اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها، بما في ذلك المبادئ الإنسانية لحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. ونشير مرة أخرى إلى الالتزامات المترتبة عليها بموجب القرارين ٢٢٨٦ (٢٠١٦) و ٢٤٢٧ (٢٠١٨). ولا بد من محاسبة الذين ارتكبوا انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ونحن ثابتون في التزامنا بمكافحة الإفلات من العقاب.

نرحب بجميع الجهود المتواصلة والحوار المستمر من أجل العودة إلى ترتيبات وقف إطلاق النار الواردة في مذكرة التفاهم الروسية التركية الموقعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ونحضر جميع الأطراف على تنفيذها بالكامل من أجل تهدئة الحالة، وحماية أرواح ٣ ملايين شخص، بمن فيهم مليون طفل.

يهدف إلى ترويع الناس. هذه الحلقة كلها تثير أسئلة عميقة حول نظام تفادي التضارب. ونحن نناقش هذا الأمر داخليا، وسأخبر المجلس بما تقول إليه استنتاجاتنا في الإحاطة الإعلامية الشهرية المنتظمة عن الحالة الإنسانية والتي ستعقد في الأسبوع المقبل.

إن جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن لديها وجود كبير في إدلب، وهي مسؤولة عن نصيبها الخاص من المعاناة هناك. ومن الواضح أن مواجهة هيئة تحرير الشام تشكل تحدياً كبيراً. ولكن جهود مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تُعفي الدول بأي شكل من الأشكال من التزاماتها بالتقيد بالقانون الإنساني الدولي. تلك هي الخلاصة. وكما ذكر الأمين العام في وقت سابق، يجب التمسك بالقانون الإنساني الدولي، ووقف الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، ومن الحتمي أن تتوقف فورا.

**الرئيس:** أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد هيوستن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الثلاثة المشاركين في صياغة القرار المتعلق بالمساعدات الإنسانية، بلجيكا والكويت وألمانيا. ونود أن نشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيدة روزماري دي كارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتهما الإعلاميتين وعلى أحدث التطورات.

لا تزال الحالة في شمال غرب سوريا مقلقة للغاية. ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء استمرار العنف في الأسابيع الأخيرة في شمال غرب سوريا، بما في ذلك القصف الجوي العشوائي والقصف العنيف. ونتيجة لذلك، شهدنا المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين والمشردين. وقد تجاوز عدد المشردين

وفورية من جانب جميع الأطراف، ولا سيما قوات نظام الأسد والاتحاد الروسي في محافظة إدلب وفي محيطها. فالتصعيد العسكري الذي يقوم به النظام غير مقبول، وهو يشكل تهديداً طائشاً وغير مسؤول لأمن المنطقة واستقرارها.

وكنا نأمل أن يؤدي إعلان الاتحاد الروسي في ١٣ حزيران/يونيه عن إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين تركيا والاتحاد الروسي إلى التخفيف من معاناة السكان المدنيين في إدلب. ولكن، وكما سمعنا للتو من الأمم المتحدة، يبدو أن وقف إطلاق النار الأخير هذا قد انهار بالفعل، ولا يُظهر النظام السوري أي دلائل على وقف هجومه على إدلب، والذي يشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاق سوتشي لعام ٢٠١٨ الذي تم التوصل إليه بين تركيا وروسيا.

ونشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بقصف قوات نظام الأسد لمواقع تركية في منطقة إدلب المنزوعة السلاح مما أدى إلى جرح جنود أترك. وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء التهديد الذي يشكله هذا الهجوم على تركيا والقوات العسكرية التركية. فمثل هذه الأعمال تزيد من التوترات ومن خطر حدوث تصعيد أوسع للصراع، مما يعرض حياة ملايين المدنيين السوريين للخطر داخل سورية.

وتقف الولايات المتحدة إلى جانب تركيا، حليفتنا في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في الدعوة إلى الحفاظ على اتفاق سوتشي لوقف إطلاق النار الذي أبرم في عام ٢٠١٨، على النحو المتفق عليه بين روسيا وتركيا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي وتم تأكيده خلال قمة اسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر. وعلاوة على ذلك، تدعم الولايات المتحدة بقوة جهود تركيا الرامية إلى وقف تصعيد العنف. ومن الضروري أن يلتزم الطرفان مجدداً بخط وقف إطلاق النار المتفق عليه في سوتشي في شهر أيلول/سبتمبر.

نردد التقييم الواضح والمتكرر للأمم المتحدة ومفاده أن أي هجوم عسكري واسع النطاق من شأنه أن يؤدي إلى كارثة إنسانية بالنسبة لسوريا والمنطقة. إن المشاركين في الصياغة متحدين في إدانتهم لأي هجوم يشنه أعضاء الجماعات الإرهابية التي حددتها الأمم المتحدة، مثل هيئة تحرير الشام. ولكن مكافحة الإرهاب لا يمكن أبداً أن تبرر الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية. ولا تلغي عمليات مكافحة الإرهاب مسؤولية والتزامات الأطراف بحماية المدنيين. ولا ينبغي لها أن تعرقل العمل الإنساني المحايد.

وعلى العكس من ذلك، يجب على جميع أطراف النزاع أن تسمح وتيسر العمل الإنساني القائم على المبادئ. ويجب السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بطريقة آمنة ومستمرة وغير مشروطة وبلا عراقيل ومن دون تأخير. ويجب أن تكون الأمم المتحدة وشركاؤها في وضع يمكنهم من تقييم الاحتياجات بشكل صحيح وتقديم المساعدات الإنسانية دون عراقيل، بما في ذلك من خلال الآلية العابرة للحدود التي لا تزال تشكل شريان الحياة الحيوي للملايين في شمال غرب سورية، وذلك وفقاً للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨). ونعبر عن خالص شكرنا للمجتمع الإنساني بأكمله على جهوده الرامية لمواصلة تقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى المحتاجين.

أخيراً وليس آخراً، نكرر دعمنا الكامل للمبعوث الخاص بيدرسن في جهوده الرامية للتوصل إلى حل سياسي شامل للجميع وذي مصداقية في سورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2021/522، المرفق).

**السيد هانتر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم.

إن موقف الولايات المتحدة من الحالة الإنسانية في إدلب بسيط: فنحن نريد أن نرى وقفاً لتصعيد العنف بصورة كاملة



ولذلك، تكرر الولايات المتحدة دعوتها لجميع الأطراف، بما في ذلك روسيا والنظام السوري، إلى الامتثال للالتزامات التي نصت عليها مذكرة تفاهم سوتشي المبرمة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ من أجل إنهاء أعمال العنف وتجنب شن هجوم عسكري واسع النطاق والعودة إلى وقف تصعيد العنف في المنطقة، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق لمواجهة هذه الكارثة الإنسانية. ولا يمكن لمجلس الأمن والشعب السوري قبول أي شيء أقل من ذلك.

**السيد ليفيتسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر الكويت وبلجيكا وألمانيا على دعوتها إلى عقد هذه الجلسة المهمة للغاية والمناسبة من حيث التوقيت تماما. وأود أيضًا أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، وكيل الأمين العام ديكارلو ولوكوك.

ومن نافلة القول إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الخطيرة التي تشهدها سورية، وخاصة تصاعد أعمال العنف بشكل ممت في شمال غرب سورية خلال الأسابيع الأخيرة. وكما أشار وكيل الأمين العام لوكوك بحق، فإن كارثة إنسانية تتابع فصولها هناك الآن.

لقد تسبب النزاع في سورية بالفعل في معاناة هائلة للشعب السوري، حيث يحتاج أكثر من ١٠ ملايين سوري إلى المساعدة الإنسانية. ولاحظنا مرة أخرى بقلق بالغ زيادة الغارات الجوية على محافظة إدلب وفي شمال حماة خلال الأسابيع والأيام الماضية. وأكد الجميع أنه من الضروري تجنب وقوع معركة واسعة النطاق في إدلب. وإلا، فقد نواجه أسوأ مأساة إنسانية في القرن الحادي والعشرين. ورغم كل تلك التحذيرات، فإن أسوأ مخاوفنا أصبحت حقيقة الآن. ولم يعد الأمر يتعلق باحتمال حدوث تصعيد خطير في إدلب؛ بل إن هذا التصعيد يحدث فيما نتكلم. وللأسف، فإن السكان المدنيين هم الذين سيدفعون أقدح ثمن لذلك.

وعلى مدار الأعوام الأربعة الماضية، أعلن الاتحاد الروسي عن ١٠ اتفاقات على الأقل لوقف إطلاق النار، انتهكها أو تجاهلها على الرغم من خطورة ذلك على حياة المدنيين والظروف الإنسانية الميدانية. واستخدم نظام الأسد وحلفاؤه اتفاقات وقف إطلاق النار هذه لاكتساب ميزة عسكرية تكتيكية، للحصول على الذخيرة وتغيير مواقع القوات وإرسال تعزيزات، في حين استأنف، في نهاية المطاف وفي كل مرة، هجماته الوحشية على السكان المدنيين وجماعات المعارضة المعتدلة، مما أدى إلى نزوح جماعي ووقوع خسائر مدنية وتقييد وصول المساعدات الإنسانية.

وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ من أنه ما لم تكن هناك عودة فورية وكاملة من قبل جميع الأطراف إلى خط وقف إطلاق النار الذي حدده اتفاق سوتشي لعام ٢٠١٨ وما لم تتم استعادة اتفاقات التهدئة على الفور، فإن الظروف الإنسانية في إدلب وشمال غرب سورية يمكن أن تتجاوز قريباً قدرة المجتمع الدولي على القيام باستجابة إنسانية قوية.

كما أن استعادة سريان إطلاق النار الذي ينص عليه اتفاق سوتشي لعام ٢٠١٨ أمر ضروري لضمان سلامة العاملين في المجالين الطبي والإنساني واستمرار قدرة الأمم المتحدة على إيصال شحنات المعونة عبر الحدود بحرية من خلال جميع المعابر الحدودية المتفق عليها، ووفقاً للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

والولايات المتحدة وشركاؤها ثابتون على موقفهم المتمثل في أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري: لا للنزاع في إدلب، ولا للنزاع في سورية على نطاق أوسع. والولايات المتحدة مصممة على أن ترى عودة دائمة وفورية للعمل باتفاق سوتشي لوقف إطلاق النار من أجل حماية أرواح المدنيين والحفاظ على خطوط وقف إطلاق النار الحالية بينما تمضي الأمم المتحدة قدما في تنفيذ الانتقال السياسي المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بتوجيه الشكر إلى ألمانيا وبلجيكا والكويت، المشاركين في الصياغة على المسار الإنساني في عمل مجلس الأمن بشأن الحالة في سورية. وكذلك أشكر روزماري ديكارلو ومارك لوكوك على عرضيهما الزاخرين بالمعلومات اللذين لا جدال فيما خلاصا إليه، وهو أننا نشهد كارثة إنسانية أخرى في الجزء الشمالي الغربي من البلد، إضافة إلى القائمة الطويلة من الأحداث المأساوية التي شهدتها سورية طيلة أكثر من ثماني سنوات. إن هذا الفصل المظلم في تاريخ سورية لم ينته بعد.

والأولوية الأولى اليوم هي الحيلولة دون أن تصبح إدلب حلبا أخرى. ويجب ألا ندخر جهدا في حماية أرواح أكثر من ٣ ملايين مدني، بمن فيهم مليون طفل. وستفرج فرنسا، من أجل مساعدة الفئات الأكثر ضعفا، عن ٥ ملايين يورو للصندوق الإنساني السوري التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الذي يتخذ من غازي عنتاب مقرا له.

فالمعونة الإنسانية أساسية بالنسبة لملايين البشر في المنطقة الشمالية الغربية، ولكنها تظل سبيلا غير كاف للتخفيف من معاناة الشعب بشكل مستدام. ولذلك، يجب علينا أن نركز جهودنا على ثلاث أولويات: حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، والاحترام غير المشروط للقانون الدولي الإنساني في جميع الظروف، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب، وضرورة التوصل إلى حل سياسي دائم.

أولا، إن حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية يجب أن تكون أولوية قصوى للجميع. فعلى الرغم من البيانات الإيجابية من كلا الجانبين، فإن الهجوم على إدلب يؤدي إلى تجدد الإصابات بين المدنيين كل يوم، في انتهاك صارخ لكل المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. فحماية المدنيين، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية والطبية، فضلا عن البنية التحتية المدنية، التزام يجب على الجميع التمسك به. فهو مسألة غير قابلة للتفاوض.

إن الهجمات على المناطق المكتظة بالسكان والمنازل والمرافق الطبية والمستوطنات المخصصة للمشردين داخليا أمر غير مقبول ويجب أن تتوقف. ويتعين على جميع الأطراف، كأولوية قصوى، حماية المدنيين في إدلب. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن جميع الأطراف ملزمة بالامتثال للقانون الدولي الإنساني: وهذه ليست مسألة اختيارية؛ بل إنها ببساطة التزام قانوني. وفي هذا السياق، يجب أن تلتزم جميع أنشطة مكافحة الإرهاب تماما بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أود مرة أخرى أن أؤكد أهمية الاتفاق بين روسيا وتركيا بشأن منطقة التهدئة في إدلب بوصفه خطوة حاسمة في اتجاه تجنب وقوع كارثة إنسانية. وينبغي لجميع أطراف النزاع ضمان التنفيذ الكامل لذلك الاتفاق. وندعو جميع الأطراف إلى العودة إلى خط وقف إطلاق النار على النحو المنصوص عليه في اتفاق سوتشي.

وأدى استمرار القتال إلى تشريد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين. وأول ما يشغلنا، قبل كل شيء هو تأمين هؤلاء الأشخاص، وثانيا، ضرورة تمكن الأمم المتحدة من الوصول الكامل إليهم. ويجب توفير إمكانية الوصول غير المشروط كمسألة مبدأ. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالعمل البطولي للعاملين في المجال الإنساني في هذه الظروف البالغة الصعوبة. وتواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة على أساس مبادئ العمل الإنساني، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدات عبر الحدود، وفقاً للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، والتي تشكل شريان الحياة لملايين الأشخاص في شمال غرب سورية.

وأود أن أحتتم بياني بالتأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري. ويظل التوصل إلى اتفاق سياسي، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522) مرفق، السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام.



المناطق المعنية من السكان من أجل استعادة السيطرة على تلك المناطق. وعلاوة على ذلك، لا يخدم بأي شكل من الأشكال هدفنا المتمثل في ضرب الإرهاب. بل إنه على العكس من ذلك، لا يسهم إلا في زيادة الخطر ونشره، مع المخاطرة بانتشار خطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب الموجودين في المنطقة. ويشكك هذا الهجوم في جهود تركيا الرامية إلى الحد من تأثير الجماعات الإرهابية - وهي جهود نؤيدها تأييداً كاملاً. وأخيراً، لا يمكن الاحتجاج بمكافحة الإرهاب - التي تشكل أولوية بالنسبة لنا جميعاً - في كل حالة كمبرر لانتهاك القانون الدولي الإنساني، كما دعا إلى ذلك الأمين العام في أكثر من مناسبة.

وأخيراً، فإن التصعيد الحالي قد يؤدي إلى تقويض جميع الجهود الجارية من أجل التوصل إلى حل سياسي في الوقت الذي صارت فيه هذه الجهود أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وبينما يبدو أن حلاً توفيقياً بشأن اللجنة الدستورية - قبلته معظم الجهات الفاعلة الدولية - بدأ يلوح في الأفق ويمكن أن يسمح أخيراً بإجراء مناقشات موضوعية، اختار النظام السوري اعتماد استراتيجية العرقلة المنهجية، التي تحول دون تكوين تلك الهيئة من أجل أخذ تلك المناقشات رهينة. ونحن على ثقة تامة من أن المبعوث الخاص غاير بيدرسن سيقينا على علم بالعقبات التي يواجهها، ومن المأمول أن يجربنا عند التوصل إلى توازن مرضٍ للجميع. ولكن لا يمكننا أن نتوقف عند هذا الحد. فكل واحد منا يدرك أنه لن يكون للعملية السياسية معنى إذا اقتصرنا على مسألة اللجنة الدستورية. فلذلك من الضروري أن يدعم المجلس المبعوث الخاص دعماً واضحاً للمضي قدماً بجميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إنني أشير إلى مسألة الانتخابات بشكل خاص. ويجب أن يتمكن السوريون أنفسهم من اختيار المستقبل الذي يريدونه بلدهم بحرية، ويجب علينا أن نكفل لهم الوسائل اللازمة للقيام بذلك. فهذا هو الشرط الضروري لتوفير استجابة مرضية ودائمة

وإن من غير المقبول مواصلة استهداف الهياكل الأساسية للرعاية الصحية، بما في ذلك تلك التي أخرجت من ساحة النزاع، ولا تزال المدارس تستهدف. إن الرسالة التي وقعها ٦٠ طبيباً وكانت قد أعدتها المنظمة غير الحكومية "حملة سورية" - التي طلبت فرنسا مؤخراً أن توزع كوثيقة من وثائق مجلس الأمن - تشكل نداءً لا رجعة فيه. وأذكر مرة أخرى أن الهجمات على المستشفيات والعاملين في مجال الرعاية الصحية، التي تدينها فرنسا بأقوى العبارات، تشكل جرائم حرب.

وندعو الأطراف الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار، في ذلك الصدد، إلى الوفاء بالتزاماتها وكفالة وقف فعال لإطلاق النار في الجزء الشمالي الغربي من البلد بهدف تجميد الجبهات ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب على روسيا، على وجه الخصوص، ممارسة كل ما يلزم من ضغط على النظام. إننا نوجه نداءً عاجلاً إلى ذلك البلد للقيام بذلك. ويجب السعي إلى إجراء مناقشات بين تركيا وروسيا كذلك من أجل السماح بالوقف الفوري لتصعيد الحالة. ويجب على إيران أيضاً المشاركة في ذلك الجهد. وعلاوة على ذلك، أكرر هنا أن فرنسا ستتخذ موقفاً صارماً جداً في حال تجدد استخدام الأسلحة الكيميائية، وهي على أهبة الاستعداد للرد.

ثانياً، يجب أن تتم مكافحة الإرهاب في إطار القانون الدولي الإنساني. وبالطبع فإن التأثير الذي اكتسبته جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية في معظم المنطقة، التي يشملها اتفاق وقف إطلاق النار، يشكل مصدر قلق كبير لنا جميعاً، ولكن يجب علينا أن نكون واضحين بشأن ثلاث نقاط.

أولاً، إن الهجوم الجاري ليس جزءاً من الكفاح ضد الإرهاب، كما يتضح من الهجمات على المناطق المكتظة بالسكان والهياكل الأساسية المدنية. فمن المستحيل أن نرى أن لهذه الهجمات أي غرض آخر سوى إرهاب السكان وتفرغ

وأود أن أبدأ بالحالة التي تتعلق بالهجوم على أفراد مركز المراقبة التركي في إدلب. وقد استُهدِفوا بقصف النظام السوري. وإنني أتطلع إلى ما يمكن أن نخبرنا به زميلنا التركي بشأن هذه الواقعة لاحقاً. مع ذلك، أريد أن نتذكر أن تركيا هي إحدى البلدان التي حاولت أن تقدم المساعدة في تسوية الحالة في إدلب، وكان الجزء هو إطلاق النار على موظفيها.

وهذا ليس مجرد تعقيب حزين على الحالة الراهنة في سوريا، بل هو عكس مطلق لمسؤولية الدول الأعضاء عن الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين. وكما قالت وكيل الأمين العام، فإن الضرر الذي لحق بإدلب ومدنيها يفوق بكثير أي تدهور أو ضرورة فيما يتعلق بالقوى الإرهابية مثل، هيئة تحرير الشام، وأعتقد أنها أشارت إلى حالة جمود لا طائل من ورائها.

هذا هو الموقف بالضبط. فالناس يُقتلون، دون أن تتحقق أي ميزة عسكرية على الإطلاق. واسترعي متكلمون آخرون الانتباه إلى أنه ما من حل عسكري، وأنفق تماماً مع زميلي الأمريكي في هذا الشأن. وكما قال ممثل بولندا، أريد وصف هذه العملية صراحة بأنها انتهاك واضح لاتفاق سوتشي، وأدعو جميع الأطراف إلى احترام ذلك الاتفاق والعودة إلى وقف إطلاق النار.

والواقع أنه يتعين علي أن أقول إنني لا أصدق أن الرئيس بوتين وافق على اتفاق سوتشي مع الرئيس أردوغان. فلم لا يستطيع الاتحاد الروسي إقناع السلطات السورية باتباعه، هذا لغز بالنسبة لنا جميعاً. ولكن، مرة أخرى، هو عكس ما ينبغي أن يحدث. وآمل عندما يتوجه المبعوث الخاص لافرينتيف ونائب وزير الخارجية فرشينين إلى سوريا هذا الأسبوع، أن يكون بمقدورهما الضغط على السلطات السورية في هذا الصدد، وأن تكلل جهودهما بالنجاح.

وشأني شأن المتكلمين الآخرين، أود أن أتطرق أيضاً إلى الأوضاع المخالفة للقانون الدولي الإنساني، وحالة قصف

للمأساة التي مرت بها سورية. لذلك من الضروري التفكير على الفور، على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، في النظر في الشروط اللازمة التي تضمن عدم كتابة السيناريو مسبقاً، كما جرى في الماضي، وأن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وأن يكون لجميع السوريين، بمن فيهم اللاجئون، صوت حر في هذا الفصل وأن تشارك الأمم المتحدة في الإشراف على العملية. وأود أن أؤكد، هنا كذلك، أنه في غياب إحراز تقدم ملموس لا رجعة فيه على الجانب السياسي، فإن موقفي فرنسا والاتحاد الأوروبي بشأن الجزاءات وإعادة الإعمار والتطبيع سيظلان من دون تغيير.

وسيكون خطأً جسيماً في التقدير وكذلك خطأً سياسياً كبيراً اعتبار أن المأساة السورية قد انتهت. وفي ضوء الأحداث المساوية الجديدة التي تتبدى في إدلب، وفقاً لسيناريو معروف جيداً، لا يمكن لأي كان الادعاء بأنه فوجئ. ولذلك، فإننا ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم لإنهاء هذه المأساة الجديدة والسماح بالبدء في عملية سياسية ذات مصداقية تحت إشراف الأمم المتحدة لتمكين ذلك البلد من المضي قدماً على الطريق المؤدي إلى الاستقرار والسلام.

**السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):**

أشكر وكيل الأمين العام على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود كذلك أن أحيي وأشكر، من خلالهما، بجميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في الميدان، في سورية والبلدان المجاورة، الذين يخاطرون بأرواحهم في محاولين تحسين حالة الناس العاديين في إدلب وسورية.

وأتفق تماماً مع الكثير مما قاله زملائي اليوم. ولذلك، فإنني لن أكرره. وأشكر ممثلي ألمانيا وبلجيكا على إصرارهما على عقد هذه الجلسة، التي تمس الحاجة إليها. ولن أخوض في العملية السياسية، إذ أن السفير الفرنسي قد قال كل ما كنت سأقوله. فهو في هذه المناسبة يتكلم بالنيابة عن المملكة المتحدة كذلك.

ومن جانبها، ستواصل المملكة المتحدة تقديم مساعدة إنسانية كبيرة للمساعدة في إبقاء الناس على قيد الحياة. لكن لا شك في أن استعادة وقف إطلاق النار وكفالة احترام جميع الأطراف له هو فعلا الشيء الحاسم الذي يجب أن يحدث. هذا هو الشيء الذي سيحدث الفارق الأكبر بالنسبة للسكان في أدلب، وليس المساعدة الإنسانية.

لدي نقطتان فيما يتعلق بالتطلع إلى المستقبل. أشاطر كثيرا مما قاله الممثل الفرنسي بشأن إعادة الإعمار والانتخابات. نحن نقدم المساعدة الإنسانية. ولن نقدم المساعدة في إعادة الإعمار. لن نتمكن من الإسهام في إعادة تأهيل سوريا في نهاية المطاف في مجتمع الأمم العالمي بدون عملية سياسية قابلة للاستمرار ومجدية ومستدامة.

أخيرا، وأسوة بممثل فرنسا مرة أخرى، أود أن أؤكد مجددا أنه في حال استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في سوريا مرة أخرى، لن نشارك زملاءنا في الاستجابة بسرعة وبالشكل المناسب.

**السيد إييو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** ترحب كوت ديفوار بعقد جلسة الإحاطة هذه بشأن آخر التطورات في الحالة الإنسانية في سوريا، بناء على طلب بلجيكا والكويت وألمانيا، وأشكرهم.

وأثني على السيدة روزماري ديكارلو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتهما الإعلاميتين اللتين وجهتا مجلس الأمن بشأن حجم التحديات الإنسانية الراهنة والحاجة إلى العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع السوري.

يشعر وفدي بقلق عميق إزاء استئناف القتال في محافظة إدلب منذ ٢٩ نيسان/أبريل، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية

المستشفيات. هذه حالة تتدهور في تسارع، وهي ذات دلالة. وإنني أتطلع إلى ما يمكن أن يخبرنا به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأسبوع المقبل، بعد إحاطته الإعلامية.

لكن في غضون ذلك، أود أن أسمع بعض الإجابات من الممثلين الروس والسوريين الحاضرين هنا اليوم. وأنا أطرح هذه الأسئلة بشكل متكرر، ولا أحصل على إجابات؛ لكنني سأستمر في طرح هذه الأسئلة لأنها في غاية الأهمية. إذا كان الناس يعتقدون، كما سنسمع لاحقا اليوم من كلا الممثلين، أنهم يريدون حل هذا النزاع، عليهم أن يبدأوا في الإجابة على هذه الأسئلة.

**سؤالي الأول:** هل الهجمات على المستشفيات متعمدة؟ وإذا كانت هذه الهجمات متعمدة، سأكون ممتنة لتوضيح كيفية التزام الهجمات من هذا القبيل بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني المتمثلة في التمييز والضرورة والتناسب. وأرجو ممتنة أيضا معرفة سبب عدم تحذير المستشفيات، لأنه بموجب المادة ١٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لن تتوقف الحماية المستحقة للمستشفيات المدنية إلا إذا استخدمت لارتكاب أعمال تضر بالعدو. لكن الشرط الحاسم هو أن الحماية لا تتوقف إلا بإعطاء الإنذار الواجب، وتحديد مهلة زمنية معقولة.

لذلك، أود أن أعرف ما إذا كانت هذه التحذيرات قد صدرت وما إذا كانت قد حددت مهلة زمنية. وإن لم يكن الأمر كذلك، فلم لا؟ من ناحية أخرى، إذا لم تكن الهجمات على المستشفيات متعمدة، فما هي الخطوات التي تتخذها السلطات السورية والروسية لتجنب هذه الهجمات في المستقبل؟ ما هي أوجه الضعف في نظم إزالة التضارب التي تسمح بحدوث الهجمات؟ لدي سؤال أخير: أي الوحدات من الجيش السوري والجيش الروسي الضالعة في تلك الهجمات؟ أعتقد أن هذه ستكون قطعة من الشفافية مفيدة للغاية بالنسبة للمجلس.

ويحث بلدي الأطراف السورية على إعطاء الأولوية للحوار والامتنال لأحكام الاتفاق الروسي - التركي بشأن المنطقة المجردة من السلاح من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، بغية إعطاء العملية السياسية فرصة للنجاح. وكوت ديفوار تدعو جميع أصحاب المصلحة أيضا إلى العمل من أجل إنشاء اللجنة الدستورية، وفقا للأحكام ذات الصلة من القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

**السيد إيسونو ميينغونو** (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): نشكر وفود ألمانيا والكويت وبلجيكا على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. ونشكر أيضا السيدة روزماري ديكارلو والسيد مارك لوكوك على إحاطتَيْهما النيرتين.

وبعد الاستماع إلى مقدمي الإحاطات ومتابعة التقارير اليومية التي نتلقاها، فلا ريب أننا نشهد استمرار مأساة إنسانية تزداد سوءا يوما بعد الآخر في إدلب. ولم يسفر تقاعس المجتمع الدولي عن التصدي لتصاعد العنف عن أكبر موجة من المشردين منذ اندلاع النزاع - ونتحدث هنا عما يزيد على ٢٠٠.٠٠٠ شخص - فحسب، بل أدى أيضا إلى تزايد الهجمات العشوائية التي تستهدف السكان المدنيين والبنى التحتية العامة ومرافق الرعاية الصحية.

وفي مواجهة هذا الوضع المريع، تشدد غينيا الاستوائية على الحاجة إلى نهوض دولي لأجل التعجيل ببذل جهود مشتركة ترمي إلى تحقيق استقرار الوضع في شمال غرب سوريا، بما في ذلك اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لتحديد الجماعات الإرهابية في المنطقة. وعلاوة على ذلك ندعو، في إطار اتفاقات سوتشي وأستانا، الأطراف لإعادة تأكيد التزامها بتجنب الأنشطة المخربة وضمان سلامة المدنيين واستئناف وقف إطلاق النار. ولضمان نجاح هذه الجهود، يجب أن تحافظ الأطراف الضامنة لمسار أستانا على وحدتها وتماسكها في النهج الذي تتبّعه. ولن يؤدي أي تلمييح بممارسة الضغط المتبادل أو الاستفزاز أو

المتردية أصلا. ويكشف هذا التصعيد العسكري الجديد عدم رغبة أطراف النزاع في إسكات بنادقهم من أجل الانخراط بعزم في عملية سياسية لإنهاء الأزمة.

ويلاحظ وفدي مع الأسف استمرار القتال، وكذلك الخسائر في الأرواح الناجمة عن ذلك والآلاف من المشردين داخليا. لقد اضطر حوالي ٣٠٠.٠٠٠ شخص إلى البحث عن ملاذ خارج محافظة إدلب، مما تسبب في زيادة الاحتياجات الإنسانية في المنطقة. وبالمثل، فإن تدمير البنى التحتية للمستشفيات والمدارس يشكل مرة أخرى حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات لتحسين حماية المدنيين. ويود بلدي أن يُذكر قوات الدفاع والأمن والجماعات المسلحة أنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الامتناع عن جميع أشكال العنف ضد المدنيين. ولا يمكن أن تعفيهم الحالة الراهنة للقتال من التزاماتهم بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفي هذا الصدد، يجب أن تكون أطراف النزاع على دراية كاملة بمسؤوليتها أمام المحاكم الدولية المختصة عن انتهاكات الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بحماية المدنيين والقانون الدولي الإنساني، إذا ثبت أنهم مذنبون. علاوة على ذلك، يعتقد وفدي أنه، إضافة إلى حماية المدنيين، فإن الأطراف الفاعلة في النزاع السوري ملزمة بتهيئة الظروف لوصول آمن ودون عوائق لتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين.

في الختام، تؤكد كوت ديفوار من جديد اقتناعها بأنه، على الرغم من تفاقم النزاع وخطورة الأزمة الإنسانية نتيجة لذلك، فإن السلام ممكن في سوريا من خلال عملية سياسية شاملة وذات مصداقية ترمي إلى إنهاء الأزمة، مما سيسمح لجميع الأطراف بالانخراط في تسويات مثمرة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد غير بيدرسن، ونشجع جهوده من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد مجدداً على أهمية الدبلوماسية في التوصل إلى حل سياسي حقيقي ودائم للنزاع. وبالتالي، ستواصل حكومة بلدي دعم المفاوضات السياسية المستمرة الرامية إلى إحراز تقدم ملموس في إنشاء اللجنة الدستورية، ووقف إطلاق النار على نطاق البلد بأسره، وتنفيذ تدابير بناء الثقة بهدف تهيئة بيئة محايدة وآمنة، فضلاً عن تنظيم انتخابات حرة وشفافة وشاملة.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نشكر رئاسة المجلس على عقد هذه الجلسة. ونشكر السيدة ديكارلو والسيد لوكوك على إحاطتهما.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجدداً إعجاب بلدنا بجميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، التي تواصل في أشد ظروف انعدام الأمن خطورة تقديم المساعدة لإنقاذ حياة ما يربو على ١١ مليون شخص من الفئات الضعيفة في سوريا.

وإذ يعيش معظم السكان في فقر مدقع، فإننا نشعر بعميق القلق إزاء عجز العملية الإنسانية القائمة وكفاحها من أجل تلبية احتياجات الشعب السوري الماسة والعاجلة. وفي ذلك الصدد، فإن تعليق العمليات من قبل العديد من الشركاء في مجال العمل الإنساني بسبب خطورة الحالة الأمنية يعدُّ عاملاً آخر مثيراً للقلق بالقدر نفسه. ومما يزيد الأمر سوءاً أن العملية الإنسانية لهذه الدورة في العام الحالي لم تحصل إلا على نسبة ٢٠ في المائة فقط من احتياجات تمويلها.

وبالرغم من العديد من التقارير المقدمة من الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشهادات الأشخاص بشكل مباشر من النزاع الدائر وعبارات القلق المعرب عنها في هذه القاعة، عجز مجلس الأمن عن المطالبة بالإجماع بوقف الأعمال العدائية في الشمال الغربي من البلد. وتسبب ذلك في عدم اكتراث مثير للقلق لعدد الوفيات والإصابات والهجمات على المدنيين والبنية التحتية والمناطق المدنية. فالإحصائيات التي قدمها

الأعمال العدائية بينها إلا إلى تفويض جهود التنسيق الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار ووقف إطلاق النار في المنطقة.

ونود أن نشيد إشادة خاصة بتركيا ولبنان، بوصفهما البلدين اللذين يتحملان القسط الأكبر من العبء المالي الذي يسببه تدفق الملايين من اللاجئين إلى أراضيها. وفي ذلك الصدد، لا يزال ضرورياً تعزيز عمل المنظمات الإنسانية وضمان استمرار تدفق المعونة المالية المخصصة للاجئين الذين يعيشون في كثير من الحالات في ظروف مروعة. وفي ذلك السياق، فإن من الضروري أن تتدخل وكالات الأمم المتحدة والبلدان المانحة فوراً لمعالجة الأزمة الإنسانية الناجمة عن موجة القصف بالقنابل الحالية. ويجب على مجلس الأمن ضمان تنفيذ هذا العمل الحيوي على أساس مستمر.

وأدى النزاع الدائر في سوريا إلى انهيار قواعد القانون الدولي الإنساني. ففي نهاية القرن العشرين، اتفق المجتمع الدولي على قواعد ومبادئ السلوك، مثل حماية السكان المدنيين ورفض التغاضي عن التعذيب، وإدانة استخدام أنواع معينة من الأسلحة، والعزم على تجنب خطر الكوارث الإنسانية مهما تكن التكلفة. وأصبحت هذه المجموعة من الأنشطة المحظورة بمثابة مجموعة الوصايا العشر للعالم الحديث. وعلى الرغم من أنها لم تنفذ من قبل جميع الدول، إلا أنها حظيت بقدر معين من توافق الآراء عليها. ومن ضمن التزاماتنا بصفتنا أعضاء في المجلس، ضمان التقيد بتلك القواعد في سوريا.

ونعيد في ذلك الصدد، دعوتنا للأطراف في العمل بدافع من ضبط النفس وضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونؤكد من جديد أيضاً الحاجة إلى التعاون الروسي - التركي وتسهيل الجهود الرامية إلى إيجاد الوسائل اللازمة للتخفيف من حدة التوتر في منطقة تخفيف التوتر في إطار الاتفاقات القائمة.



ولذلك السبب، ما زلنا ندعو الأطراف إلى المضي بحزم صوب تحقيق نتائج ملموسة مع إحداث تحول شامل في مبدئها التوجيهي نحو بناء مستقبل من الأمل والعدالة لجميع السوريين. وإن من مسؤوليتنا الأخلاقية أن نساعد على تحويل هذا الطموح إلى واقع. ولا يمكننا أن نواصل خذلان من هم بحاجة إلينا.

**السيد سيهاب** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): إذ نتقدم بالشكر بطبيعة الحال إلى مقدمي الإحاطات، ها نحن هنا نستمع مرة أخرى في هذه القاعة إلى إحاطتين أكثر قتامة وإثارة للقلق، أدلي بهما وكيلا الأمين العام لوكوك وديكارلو عن الوضع في شمال غرب سوريا. ومن المحزن أن نعلم أن المئات من المدنيين الأبرياء قد أصبحوا ضحايا للتصعيد وتشريد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص مؤخرًا. إن ثلاثة ملايين شخص في محافظة إدلب، بمن فيهم مليون طفل، عالقون في مرمى النار. وإذا تواصل تصاعد العنف، فما الذي سيحدث لأولئك الناس؟ هل يوافقني المجلس إذا قلت إن ذلك سوف يطلق موجات نزوح أخرى؟ وهل سيوافقني إذا قلت إن من شأن ذلك أن يزيد من تعقيد العمليات الإنسانية؟ وهل سيتفق أعضاء المجلس معي على أن المزيد من تصعيد العنف من شأنه أن يتسبب في وقوع المزيد من الضحايا؟ إنني متأكد تمامًا من أن أحدًا لا يختلف معي، لأني أعتقد أننا جميعاً في الحقيقة نريد تجنب هذه السيناريوهات المثيرة للقلق. وهذا هو حقاً الوقت المناسب كي نؤازر بعضنا بعضاً، لا أن ينقلب بعضنا ضد بعض. يحتاج إلينا الناس في شمال غرب سورية الآن أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على ثلاث نقاط ذات صلة بهذا.

أولاً، ناشد جميع الأطراف المعنية إنهاء العنف والتخلي بأقصى درجات ضبط النفس. ونقدر جهود روسيا وتركيا الرامية إلى التوصل لاتفاقات لوقف إطلاق النار. ويجب على جميع الأطراف احترام تلك الاتفاقات، فضلاً عن التقييد باتفاقات

السيد لوكوك باسم الأمم المتحدة وشركائها في الميدان غنية عن البيان. وعلينا ألا نخدع أنفسنا. فحتى الآن تستمر الغارات الجوية التي تهدد حياة المدنيين بلا هوادة. ويُقدَّر عدد الوفيات حالياً بما يزيد على ٣٠٠ شخص، بمن فيه أكثر من ٦٠ طفلاً. وبلغ التشريد القسري للمدنيين مستويات مروعة. ويفر الكثير من هؤلاء الأشخاص سيرا على الأقدام. وإذا تمت رحلتهم، فعادة ما ينتهي بهم الأمر إلى بيع ممتلكاتهم على قلتها لسداد تكلفة بعض وسائل النقل. والبعض الآخر لا خيار له سوى البحث عن مأوى تحت الأشجار ودون توفر أي شكل من أشكال الحماية لهم. ولا تزال النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة أكثر الفئات ضعفاً.

وإزاء هذا الوضع المروع، يتعين علينا أن نسأل أنفسنا: هل ما زلنا ننتظر حدوث أكثر من هذا؟ وماذا بعد كل هذا تنتظر الأطراف المعنية - ومن لهم نفوذ عليها - للتخفيف من وطأة المعاناة التي تكبدها شعب على مدى تسع سنوات من النزاع؟ وماذا ينتظر المجلس أكثر من هذا حتى يطالب بصوت واحد بوقف فوري لإطلاق النار وتجنب التصعيد العسكري وحماية السكان المدنيين؟ ويجب ألا ننسى أن مجلس الأمن، بوصفه الضامن لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وهو المسؤول عن ضمان تهيئة الظروف المواتية لإعادة تنشيط عملية السلام الشاملة، استناداً إلى إرادة جميع السكان، بمن فيهم ملايين اللاجئين المنتشرين خارج حدود البلد.

وقد أعربنا جميعاً هنا في هذه القاعة عن تأييدنا للعملية السياسية. ويجب علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى، تحمّل مسؤوليتنا بما يناسب الجهود التي يبذلها السفير بيدرسن وأن نستفيد على نحو استراتيجي من الفرصة المتاحة لنا. وللأسف، فإن هشاشة العملية السياسية كما هي اليوم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع في شمال غرب سوريا، الأمر الذي يتجلى في الموقف الذي اتخذته مجلس الأمن استجابة له.



يوجه إليه السؤال التالي: إذا تواصل تصاعد العنف، فما الذي سيحدث للناس في شمال غرب سورية؟

**السيدة غولاب** (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية):  
أود أنا أيضاً أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو والسيد مارك لوكوك على إحاطتهما بشأن الحالة في سورية.

تشعر جنوب أفريقيا ببالغ القلق إزاء استمرار العنف في أجزاء من سورية. إن القصف والغارات الجوية التي أدت إلى وفاة وإصابة المدنيين أمر غير مقبول. وناشد جميع الأطراف وقف قصف البنى التحتية المدنية والتأكد من ألا تستخدم الجهات الفاعلة من غير الدول المدنيين في المنطقة كدروع بشرية. وندعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بوقف الأعمال القتالية والوفاء بالتزاماتها بالقانون الدولي الإنساني.

وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي هجمات على المرافق التعليمية والصحية. وينبغي أن تكون تلك المنشآت أماكن لجوء وأمان، ولا بد من حماية وضعها الخاص بموجب القانون الدولي الإنساني. لا يستطيع عشرات الآلاف من الأطفال، وهم أكثر أفراد المجتمع ضعفاً، تأدية امتحاناتهم النهائية بسبب تدمير المدارس وتصاعد العنف والنزوح الناجم عن ذلك.

وقد أثرت الزيادة في العنف تأثيراً شديداً على الحالة الإنسانية المهشة بالفعل. ويشكل العدد الكبير من الأشخاص الفارين من منطقة إلى أخرى مزيداً من الضغوط على الموارد الإنسانية المحدودة. وكما سمعنا من قبل، لا يمكن لسورية ولا للمنطقة ولا للمجتمع الدولي تحمّل حدوث توغل عسكري شامل، حيث يمكن أن يؤدي إلى كارثة إنسانية واسعة النطاق.

إن تعليق بعض العمليات الإنسانية في المنطقة يؤثر أيضاً تأثيراً سلبياً على الاستجابة الإنسانية، لا سيما بالنسبة لمن هم في أمس الحاجة إليها. وتضطلع الوكالات الإنسانية بعمل رائع في محاولة مساعدة جميع من هم في حاجة. ونحن، أيضاً، يجب

وقف إطلاق النار الروسية والتركية لعام ٢٠١٨ وتنفيذها بشكل كامل. إن الوقف الدائم لإطلاق النار أمر بالغ الأهمية.

ثانياً، يجب علينا بشكل عاجل تلبية الاحتياجات الفورية المنقذة للحياة للسكان المتضررين في إدلب والمناطق المحيطة بها، ولا سيما النازحون داخلياً. فهناك أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من النازحين حديثاً ونحن بحاجة إلى كفالة تلبية احتياجاتهم الفورية المتعلقة بالغذاء والمياه. وينطبق الأمر نفسه على القطاع الصحي. ومع تعليق خدمات العديد من المرافق الصحية، باتت من الأهمية بمكان تقديم الرعاية الصحية الأساسية، خاصة للنازحين الذين يعيشون تحت الأشجار ومعرضون للإصابة بالأمراض المعدية. وفي هذا السياق، تدعو إندونيسيا جميع الأطراف إلى كفالة وصول العاملين في المجال الإنساني والمساعدات الإنسانية في أمان ودون عوائق ودون معوقات، وتقديم المساعدة إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء شمال غرب سورية. ونشيد بجميع الجهات الفاعلة الإنسانية في الميدان التي تعمل بلا كلل من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في المنطقة.

ثالثاً، يود وفد بلدي أن يحث مرة أخرى جميع الأطراف على مضاعفة جهودها والتركيز بقدر أكبر على الحوار من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع السوري. ويبدو أن الجميع متفقون على أن الحل السياسي الشامل في سورية هو أمر أساسي، استناداً إلى عملية جنيف والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن المشاركة المستمرة والتفاوض من أجل تعزيز الثقة والطمأنينة أمران لهما أهمية حيوية للنهوض بالعملية السياسية السورية.

وقد ذكر العديد من أعضاء المجلس أن هذه الحالة الإنسانية الطارئة لا يمكن حلها إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي للنزاع، ونحن نتفق مع ذلك الموقف تماماً. ومع استمرار تصاعد العنف في شمال غرب سورية، تزداد الحاجة إلى أن يتخذ المجلس إجراءات. لقد حان الوقت لكي يعطي المجلس الإجابة الصحيحة عندما

المنطقة والردود العسكرية التي تنزع إلى عدم التمييز بين المحاربين والمدنيين. ونشعر بالجزع لأن هذه الحالة ستؤدي إلى تفاقم الضعف الشديد للسكان في المنطقة، وتزيد في الوقت نفسه من التوترات في المنطقة، ولا سيما بعد الهجمات على مراكز المراقبة التركية بالقرب من إدلب.

وبالنظر إلى حساسية المشهد، نشدد على أن من واجب المجتمع الدولي الحيولة دون أن يصبح الجزء الشمالي الغربي من سورية موقعاً لمأساة إنسانية جديدة. ولذلك نحثّ الحكومة السورية وجميع الأطراف الفاعلة في النزاع على الحيولة دون تدهور الحالة أكثر من ذلك، الأمر الذي يعني أساساً الحفاظ على وقف إطلاق النار المتفق عليه بين تركيا والاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر الماضي.

ونؤكد من جديد إدانتنا الشديدة لجميع الأعمال الإرهابية ومرتكبيها. بيد أننا نؤكد على أن من غير الممكن بأي حال من الأحوال أن تُستخدم مكافحة الإرهاب كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما عندما تكون حياة الملايين من الأطفال على المحك، كما هو الحال في إدلب. ونشجع أيضاً الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى على مواصلة توفير الإغاثة والأمل لمئات الآلاف من النازحين داخلياً - وقد بلغوا ٢٧٠.٠٠٠ في شهر أيار/مايو وحده - الذين يعيشون في ظروف متردية جداً في المناطق القريبة من الحدود مع تركيا.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام بيرو الكامل بسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية ووحدها. ومن هذا المنطلق، فإن أي انفراج أو ترتيبات أخرى، فضلاً عن وجود القوات الأجنبية، ينبغي أن يكون على الدوام ذو طبيعة مؤقتة، ولا ينبغي أن يؤدي إلى تقسيم البلد بحكم الواقع.

أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدة الوكالات الإنسانية ومن هم في حاجة ماسة إلى دعمها على حد سواء. ومن الضروري أن يكون الحصول على المعونة، وإيصالها، لجميع الذين هم في أمس الحاجة إليها مكفولاً من جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، نحثّ على التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات ذات الصلة، بما في ذلك مذكرة وقف إطلاق النار الموقعة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ووقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في الآونة الأخيرة بين روسيا وتركيا، الذي نأمل أن يخفف التوتر ويخفف من العنف. وتدعو جنوب أفريقيا جميع الأطراف إلى التقيد بالأحكام الواردة في اتفاقات وقف إطلاق النار.

وتحثّ جنوب أفريقيا جميع الأطراف على المشاركة الكاملة في العمليات السياسية الجارية حالياً، إذ لا يمكن حل الحالة في سورية بالوسائل العسكرية. إن التسوية السياسية الشاملة للجميع عن طريق التفاوض هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن الدائمين لجميع السوريين. ويؤيد وفد بلدي الأمين العام في بيانه الذي يبين أن الحل في سورية يجب أن يكون سياسياً. وفي الختام، من المهم الإشارة إلى أن وجود أي قوات عسكرية أجنبية عاملة في البلد دون الحصول على إذن من الحكومة السورية يقوّض وينتهك سيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وكما ذكرت سابقاً، فإن وجود القوى الخارجية غير المأذون بها لا يؤدي إلا إلى زيادة زعزعة استقرار الحالة.

**السيد فيلاسكويس (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** نود أن نعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة. ونشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الشاملة، التي ترسم سيناريو قائماً، ونحثّ مجلس الأمن على اتخاذ الإجراءات اللازمة.

تلاحظ بيرو مع بالغ القلق استمرار النزاع في الجمهورية العربية السورية وإلى العواقب الإنسانية الخطيرة المترتبة عليه. ويؤسفنا على نحو خاص تكرار وحجم العنف في الجزء الشمالي الغربي من البلد، الذي يرجع إلى سيطرة منظمة إرهابية على

السكان، وسيكون من الضروري زيادة الإغاثة الإنسانية المقدمة إلى المخيم وإيجاد حل مناسب لمشكلة إعادة توطين المقيمين فيه. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز ما يجريه من حوار واتصالات فيما يتعلق بمسألة مخيم الركبان، وأن يتوصل إلى حل توافقي يمكن المزيد من السوريين من العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن.

أما في المناطق التي تكون فيها الحالة الأمنية مستقرة نسبياً، فينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الحكومة السورية في جهودها لإعادة الإعمار وتحسين سبل معيشة السكان. وتشعر الصين بالقلق إزاء التأثير السلبي للجزءات الاقتصادية على سبل معيشة الشعب السوري. وبالنسبة لعمليات الإغاثة الإنسانية في سورية، فإنها تبدي احتراماً كاملاً لسيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وتتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالحقوق في الحصول على المساعدة الإنسانية، وقواعد القانون الدولي ذات الصلة. وينبغي تعزيز تنسيق الاتصالات مع الحكومة السورية.

ويجب أن نواصل المضي قدماً في عملية التسوية السياسية إذا أردنا حقاً تخفيف حدة الحالة الإنسانية في سورية. وخلال السعي من أجل التوصل إلى تسوية تلي شواغل جميع الأطراف، تدعم الصين الأمم المتحدة في دورها كقناة رئيسية للوساطة، كما تدعم المبعوث الخاص بيدرسن في تشجيع الأطراف في سورية على التقيد بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والمبدأ القائل بأن عملية السلام ينبغي أن تتم بقيادة وملكية سورية. وندعو جميع الأطراف في سورية إلى العمل للتغلب على خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور من أجل تسوية مسائل بعينها في العملية السياسية.

**السيد نيينزيا** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استمعنا باهتمام للإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما وكيل الأمين العام روزماري ديكارلو ومارك لوكوك. ونود أن نشكركم،

**السيد ياو شاوجون** (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو ولوكوك على إحاطتَيْهما الإعلاميتين هذا الصباح.

تتابع الصين الحالة الإنسانية في سورية، وتدعم الأمم المتحدة والأطراف المعنية في جهودهم الدؤوبة من أجل تحسين الحالة الإنسانية في سوريا. وفي أيلول/سبتمبر الماضي، وقعت روسيا وتركيا مذكرة سوتشي بشأن تخفيف حدة التوتر في إدلب، مما يؤكد عزمهما على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والحفاظ على الاستقرار في شمال غرب سوريا. وتدعم الصين روسيا وتركيا في مواصلة تنفيذ المذكرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع في الاعتبار الحاجة إلى مكافحة الإرهاب في سورية عموماً، والعمل لضمان سلامتها الإقليمية ومستقبلها، بهدف التوصل إلى حل شامل وطويل الأجل لمسألة الإرهاب والحالة الإنسانية في شمال غرب سورية.

وتدعم الصين الأمم المتحدة والأطراف الأخرى المشاركة في تقديم الإغاثة الإنسانية إلى المدنيين المشردين في شمال غرب سورية وتحسين ظروفهم المعيشية. وعند مناقشة الحالة الإنسانية هناك، لا يمكننا أن نتجاهل مشكلة مكافحة الإرهاب. فالجماعات الإرهابية ما برحت تحاول توسيع نطاق نفوذها في الأشهر الأخيرة من خلال شن هجمات متكررة أدت إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين، وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية، وتعرض جهود الإغاثة الإنسانية للخطر، وتقويض الحالة الأمنية في المنطقة. وتؤيد الصين الحفاظ على معايير موحدة والثأر من الفظائع التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية، تمسها مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي.

وتشعر الصين بالقدر ذاته من القلق إزاء المسائل الإنسانية التي يواجهها الناس في المناطق الأخرى من سورية وفي مخيمات المشردين داخلياً. ونحث على بذل الجهود من أجل إيجاد حلول للحالة في الميدان. ولقد تجاوز مخيم الهول طاقته الاستيعابية من

وقد استمعنا اليوم مرة أخرى إلى حديث عن الحاجة إلى إعادة تثبيت وقف إطلاق النار، وإعادة تأكيد التزامنا بمذكرة سوتشي الصادرة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأود أن أشدد على أنه يجري تنفيذ المذكرة بالكامل. وأي نشاط عسكري إنما تمليه حصرا الحاجة إلى التصدي للاستفزازات الإرهابية. وأود أن أشير مرة أخرى إلى أن المذكرة الروسية - التركية لا تحظر مكافحة الإرهاب، بل تشجعها.

وقد أعلنت الحكومة السورية مرارا عن فترات توقف في الأعمال العسكرية، تعمد الإرهابيون تقويضها. وفي ١٢ حزيران/يونيه، اتفقتنا نحن وزملائنا الأتراك على تدابير لتوسيع نطاق نظام وقف إطلاق النار ليشمل جميع أنحاء منطقة تخفيف التوتر. إلا أن إرهابيي هيئة تحرير الشام، الذين يسيطرون على ٩٩ في المائة من إدلب، واصلوا مرة أخرى قصف الأراضي السورية. ومنذ بداية أيار/مايو، واصلوا شن هجمات على مواقع قوات الحكومة السورية، والقاعدة الجوية الروسية في حميميم والبلدات والقرى المتاخمة لمنطقة تخفيف التوتر، باستخدام منظومات إطلاق الصواريخ المتعددة، ومدافع هاون، وطائرات مقاتلة بدون طيار. وفي الأيام القليلة الماضية وحدها، شنوا هجمات على ١٢ قرية في اللاذقية وحماة. وفي ٦ حزيران/يونيه، شن جهاديون هجوما بالصواريخ على مستشفى في محردة، مما ألحق ضرا بالغا بغرف العمليات والطوارئ ومركز المرضى الداخليين. وفي نفس المدينة في ١٦ حزيران/يونيه، أصيب عدة أشخاص بجروح في هجوم بالصواريخ، ولحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية المدنية. وبالأمس أطلق مقاتلون قذائف الهاون على قرية الوضيحي في محافظة حلب، مما خلف ١١ قتيلًا و ١٥ مصابًا، وكان من بين الضحايا أطفال. ولقد ذكر السيد لوكوك تلك الحادثة اليوم، ولكنه نسي أن يذكر على يد من لقي أولئك الناس حتفهم.

كما يجري الاعتداء بشكل منتظم على مدينتي الصقيلية ومحردة - التي غالبية سكانهما من المسيحيين - بقذائف الهاون

سيدي الرئيس، والمجموعة الثلاثية الإنسانية على عقد جلسة اليوم لمجلس الأمن بشأن الحالة في شمال غرب سورية. ولكي أكون صريحًا، كنا أيضا نعتزم تنظيم اجتماع بشأن هذا الموضوع، نظرا لأن المناقشة حول تطورات الحالة في سوريا، بما في ذلك منطقة تخفيف التوتر في إدلب، قد تأخرت كثيرا. ويواصل بعض شركائنا توجيه رسائل إلى المجتمع الدولي لا علاقة لها بالحالة الحقيقية في سورية أو هي تتضمن عرضا مشوها للحالة في الميدان.

وبصراحة فإننا نشعر بالحيرة من أنه لم يقترح أحد ولو مرة واحدة أن نناقش الحالة في باغوز والمهجين التي قامت فيها القوات الغربية، العاملة بصورة غير قانونية في الأراضي السورية، بتدمير هاتين المدينتين، مسببة خسائر كبيرة في الهياكل الأساسية المدنية، بما فيها المستشفيات والمدارس، فضلا عن وقوع وفيات بين المدنيين. هل هناك فعلا أي اختلاف بين المدنيين في محافظتي إدلب ودير الزور؟ ولم لم يعتبر القتلى في المهجين جديرين بالمناقشة في المجلس؟ وعندما كانت الرقة وغيرها من المدن الأخرى الواقعة وراء نهر الفرات تسوى بالأرض، لماذا لم يكثرث أحد، بمن في ذلك النشطاء في المجال الإنساني، بالإشارة إلى المستشفيات والمدارس أو طرح نوع الأسئلة الاستقصائية التي استمعنا إليها اليوم؟

ونرى أن المسألة ليست الكارثة الإنسانية التي ستحدث حتما في حال بدء حملة عسكرية كبرى في منطقة تخفيف التوتر في إدلب. فكثيرا ما استمعنا إلى الشيء نفسه فيما يتعلق بإحلال السلام في أجزاء أخرى من سورية. لكن المسألة تتعلق بالرغبة في إبقاء الأقاليم خارج سيطرة دمشق لأطول مدة ممكنة، أيا كان من يسيطر عليها. حتى وإن كان من يسيطر عليها هم إرهابيو هيئة تحرير الشام، الذين يسعون جاهدين لأن يظهروا بمظهر القوة السياسية المزعومة. وللأسف، فعلى الرغم من الاحتجاجات العامة، لم يَختف السلوك المناهض للنظام، وكذلك لم تكف المساعي لعزل وتغيير النظام في دمشق.

هناك قبل بدء النزاع. ولكن لا يخفى على أحد أن المسلحين يستخدمون الهياكل الأساسية المدنية والمستشفيات والمدارس للأغراض العسكرية، ويستخدمون الأشخاص كدروع بشرية. ونرفض بشدة أي اتهامات بشن غارات عشوائية. فنحن لا نشن هجمات على المدنيين.

ونطالب بألا يستخدم جميع زملائنا، بما في ذلك الأمانة العامة والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، سوى المعلومات التي تم التحقق من صحتها في تقييماتهم. وما برحنا تساورنا شكوك كبيرة منذ فترة طويلة إزاء بعض مصادر المعلومات، بما فيها تلك التي تستخدمها العديد من كيانات الأمم المتحدة، ومن بينها منظمة الصحة العالمية. وأود أن أنقل ذلك الطلب إلى السيد لوكوك والسيدة ديكارلو، اللذين غادرا القاعة، بما أنهما لم يزورا شخصا مطلقا المناطق التي شنت فيها الغارات المزعومة على المستشفيات. ويبدو أن جل معلوماتهما مستمدة فعليا من المكالمات الهاتفية مع ما يُسمى بالمصادر الموثوقة التي لم يتحقق منها أحد والتي رفضا الكشف عن هويتها.

لقد كان هناك حديث اليوم أيضا عن الأسلحة الكيميائية. وأود أن أشير إلى أن ذوي الخوذ البيض الذين يعملون مع جبهة النصرة، وبعض الأعضاء مولعون بهم بشدة، يعدون للقيام بأعمال استنزافية باستخدام المواد الكيميائية. ونحث المجتمع الدولي على النظر بجدية في احتمال الخروج بمسرحيات زائفة جديدة تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية، وهو ما قدمنا بشأنه تحذيرات متكررة. ووفقا للمعلومات الواردة، فقد شكلت هيئة تحرير الشام كيانا مستقلا لتلك الأغراض، إلا أن الوكالات الدولية المعنية تتجاهل أساسا تحذيرات الحكومة السورية من تحضير الإرهابيين لشن هجمات كيميائية.

وعلى خلفية تجدد الإعلانات المثيرة للمخاوف بشأن إدلب، ينبغي لمجلس الأمن ألا يغفل الحالة غير المستقرة والمقلقة على الضفة الشرقية لنهر الفرات، التي لا تسيطر عليها الحكومة

والصواريخ، ويعاني المدنيون، بمن فيهم النساء والأطفال، نتيجة لذلك، بينما يلحق ضرر كبير بالبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. ولم نسمع كلمة واحدة عن ذلك اليوم سواء من زملائنا الغربيين أو من ممثلي الأمم المتحدة. ألا يعرفون حقا أن الإرهابيين هم من يشنون تلك الهجمات؟ وهناك العديد من الأمثلة التي يمكننا طرحها. ويمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلا في النشرات الإعلامية الصادرة عن وزارة الدفاع الروسية بشأن مناطق التهدة، والتي نوزعها بانتظام على أعضاء المجلس.

وعلى الرغم من الأعمال الاستنزافية التي تقوم بها المليشيات والغارات العدوانية التي تشنها، لا تزال روسيا ملتزمة باتفاقاتها مع تركيا بشأن تحقيق الاستقرار في إدلب. وقواتنا العسكرية على اتصال مستمر مع الجيش التركي وتنسق جهودنا بغية الحيلولة دون تصاعد العنف وعدم الاستقرار. ولكن لا روسيا ولا تركيا ستغض الطرف عن الاستنزافات الخطيرة للإرهابيين الذين يهددون الأراضي التركية والقاعدة الجوية الروسية في حميميم والأفراد العسكريين والمدنيين السوريين. ويجب ألا تكون هناك أي محاولة لتأليب المشاركين في عملية أستانا ضد بعضهم بعضا، كما قيل ضمنا هنا. فصيغة أستانا تظل إحدى الآليات الناجعة - إن لم تكن الوحيدة - لتحقيق استقرار الحالة في سورية.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن القوات المسلحة السورية والقوات الجوية الروسية لا تستهدف بضرباتها سوى المرافق التي تؤكد الاستخبارات أنها تابعة للإرهابيين. ويساورنا اليوم شعور بأن المشهد يتكرر. فالنواح يزداد على تدمير المستشفيات، بما فيها تلك التي كانت إحدائها معروفة. وكما قلت - وأعني بذلك خلال مناقشاتنا السابقة ومناقشاتنا في العام الماضي في هذه القاعة، لا اليوم فحسب - إننا لو صدقنا الإحصاءات المعروضة علينا، لوجدنا أن مجموع عدد المستشفيات التي دُمرت حتى الآن في سورية أكبر من العدد الفعلي الذي كان موجودا



الأجنبية بصورة غير قانونية. وهناك، نشهد انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان.

وإذ أعود إلى الحالة في إدلب، ينبغي الإشارة إلى أن إدلب كسائر المناطق الأخرى في الجمهورية العربية السورية ستعود في نهاية المطاف إلى سيطرة الحكومة السورية وأنه سيتعين القضاء على البؤر الإرهابية هناك. وسيكون من المهم للغاية عدم السماح للإرهابيين في إدلب بالتوسع من إدلب إلى أجزاء أخرى في سورية أو في المنطقة ذاتها. وقد بدأت الميليشيات التي قاتلت في الجمهورية العربية السورية بالفعل تتحرك إلى أفغانستان وليبيا وربما تعود أيضا إلى بلدانها الأصلية في أوروبا أو آسيا. ومكافحة انتشار ذلك التهديد أهم بكثير من التحريض بشكل مصطنع على المشاكل وتصعيدها في الخليج الفارسي. وستواصل روسيا بذل جهودها لمكافحة الإرهاب في سورية وإطلاق عملية سياسية مستدامة هناك بصفتها الوطنية و باعتبارها أحد المشاركين في صيغة أستانا وعضوا دائما في مجلس الأمن. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأعضاء التي تفكر بصورة بناءة والتي تهتم حقا باستعادة السلام في سورية.

**الرئيس:** أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): يأتي انعقاد هذه الجلسة في توقيتته الصحيح، وذلك لإتاحة الفرصة لنا ولعدد من الدول الأخرى لوضع مجلس الأمن في صورة الاعتداءات الإرهابية التي تشنها المجموعات الإرهابية المسلحة انطلاقا من إدلب على المدن والبلدات المجاورة في كل من ريف حلب وريف حماة الشمالي وريف اللاذقية الشمالي. وعندما أتحدث عن الاعتداءات، فإنني أشير إلى أن آخر هذه الاعتداءات كان المجزرة التي ارتكبتها هذه المجموعات قبل يومين في قرية الوضيحي بريف حلب الجنوبي، وهي جريمة أسفرت عن ارتقاء ١٢ مدنيا وإصابة أكثر من ١٦ آخرين بجروح أثناء مشاركتهم في حفل

السورية. فالتوتر يتصاعد في ذلك الجزء من سورية. والسكان المحليون يقاومون الهندسة الديمغرافية التي يجري فرضها على المنطقة بدعم من التحالف الغربي. واحتمال الاحتجاجات يتزايد وقد تنفجر لتصبح مواجهات مسلحة. ونعتقد أنه لن يتسنى تجنب حدوث تصعيد خطير وبدء عملية مصالحة وطنية مستدامة إلا حينما ينتهي الاحتلال غير المشروع الذي تقوده الولايات المتحدة ويبدأ حوار بين ممثلي المجموعات العرقية المحلية والسلطات السورية.

ويجب إيلاء اهتمام جدي للأوضاع في الرقة وهجين والباغوز وجميع المدن في شمال شرق سورية التي لا تزال في حالة دمار ولا تصلح تقريبا لسكنى المدنيين. وينبغي للمجلس أن يولي اهتماما خاصا لمخيم الهول للنازحين، والكائن في محافظة الحسكة التي لا تسيطر عليها السلطات السورية، وحيث توشك الحالة على أن تصبح كارثية. فالمخيم مكتظ، إذ يعيش فيه أكثر من ٧٤ ٠٠٠ شخص، بينهم أكثر من ٤٧ ٠٠٠ من القصر. ويتألف السكان البالغون في المخيم من المقاتلين المتطرفين، وهم متطرفون لدرجة أن العاملين في المجال الإنساني حتى غير آمنين هناك. وهناك نقص حاد في الأغذية والمياه والموظفين الطبيين والأدوية والمعدات الطبية، كما تنفشى الأمراض المعدية. ومن جانبنا، نواصل جهودنا بالتنسيق مع السلطات السورية لإجلاء السوريين من مخيم الركبان في منطقة الاحتلال الأمريكي غير القانوني. وقد استؤنفت المغادرة النشطة للسكان من المخيم إلى مناطق تسيطر عليها الحكومة السورية في الأيام القليلة الماضية، على الرغم من العقبات التي تضعها الجماعات المسلحة غير القانونية التي وجدت ملاذا في ذلك الجزء من البلد. وحتى الآن، غادر زهاء ١٤ ٠٠٠ شخص المخيم. وتجعل الأوضاع في مخيمي الركبان والهول المرء يخلص إلى استنتاج مفاده أن هناك نمطا معينا للنزاع السوري. والواقع أن مخيمات اللاجئين والنازحين المثيرة التي تحيط بها المشاكل غير موجودة إلا في المناطق التي تحتلها القوات



الروسية الحليفة، ولا سيما مطار حميمين، بالصواريخ والطائرات المسيرة المفخخة.

بما أن البعض يجب أن يطرح أسئلة، هناك سؤال وجيه يطرح نفسه عليكم وعلينا جميعاً. من يزود هؤلاء الإرهابيين بكل هذه الأسلحة؟ من أين تأتي هذه الأسلحة؟ هل تأتي بالمظلات؟ أم من كوكب آخر؟ أم من دول أعضاء في هذا المجلس وخارجه؟ من يزود الإرهابيين بالصواريخ والدبابات والقذائف والألغام؟ من أين يأتي كل هذا الزخم من الأسلحة والإرهابيين؟ ألم يدخل علينا مائة ألف إرهابي أجنبي عبر حدودنا مع تركيا فقط؟ كم مرة قلنا هذا الكلام في هذا المجلس وخارجه، وأكدت لجنة فرعية تابعة لمجلس الأمن صحة كلامنا بأن ١٠١ دولة عضو في هذه المنظمة تصدر إرهاباً صافياً إلى سوريا.

تشير البيانات التي استمعنا إليها في هذه القاعة اليوم إلى وجود إدراك مشترك مؤداه أن هناك مشكلة ينبغي التعامل معها في إدلب. هكذا فهمنا من كلام السادة الزملاء بأنه توجد مشكلة في إدلب. طبعاً، إدلب السورية. أنا لا أتكلم عن إدلب فلوريدا، أو المملكة المتحدة، ولا عن إدلب في ألمانيا. إنني أتكلم عن إدلب السورية. وفي ١٧ أيار/مايو، الشهر الماضي، (انظر S/PV.8527)، أوضحت للمجلس بالتفصيل أن سبب هذه المشكلة هو استمرار النظام التركي وشركائه بتقديم شتى أشكال الدعم للمجموعات الإرهابية.

لقد نكث هذا النظام بتعهداته، بموجب اتفاق وقف التصعيد، وتفاهات أستانا وسوتشي. مما مكن تنظيم هيئة تحرير الشام الإرهابي، الذي يضم في صفوفه عشرات الآلاف من الإرهابيين الأجانب، بمن فيهم أكثر من ١٥ ألف أوروبي، من السيطرة التامة تقريباً على مدينة إدلب وبعض المناطق المجاورة لها في شمال غرب سوريا، وإنشاء بؤرة إرهابية تبتز الدولة السورية، واتخاذ مئات الآلاف من المدنيين دروعاً بشرية، وارتكاب أبشع الجرائم الممجية ضدهم، ونشر الموت والدمار، واستباحة المرافق

زفاف بالقرية. لقد تحولت حياة أهالي هذه القرية التي كانت آمنة وتعيش حياة طبيعية إلى حالة من الرعب يصعب وصفها جراء تساقط القذائف التي أطلقها إرهابيو جبهة النصرة المدعومون من نظام أردوغان التركي، حيث تناثرت جثامين الشهداء والجرحى، وأغلبهم من النساء والأطفال، في أزقة القرية. كما ألحقت هذه القذائف أيضاً دماراً كبيراً بمنازل الأهالي والممتلكات الخاصة والعامّة، بما في ذلك المركز الصحي وجامع القرية.

وتأتي هذه الجريمة الممجية ضمن سلسلة من جرائم هذه المجموعات الإرهابية التي يتزعمها تنظيم هيئة تحرير الشام الإرهابي، أي تنظيم جبهة النصرة المدرج على قائمة مجلس الأمن للتنظيمات والكيانات الإرهابية بوصفه تنظيم القاعدة في سورية، وهي جرائم تستلزم من مجلس الأمن إدانتها بشكل واضح لا يحتمل التأويل.

وإيكم فيما يلي وبشكل مختصر للغاية بعض هذه الجرائم التي أدت إلى استشهاد العشرات وجرح المئات من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الكثير من النساء والأطفال. وأكتفي هنا بالحديث عن الضحايا المدنيين، ولا أتطرق إلى الضحايا العسكريين: استهداف مدينة السقيلية وبلدة عين الكروم وقرية بلحسين في ٢٥ أيار/مايو بعشرات القذائف واستهداف مدينتي سلح و السقيلية في ٢٦ أيار/مايو بما يزيد على ٣٠ صاروخاً واستهداف بلدة قمحانة في ٢٩ و ٣١ من أيار/مايو بعدد من الصواريخ واستهداف بلدات قلعة المضيق والكركات وشطحة في ريفي حماة الشمالي والشمالي الغربي بعشرات القذائف والصواريخ واستهداف مناطق متعددة في محافظة حلب وريفها بشكل متكرر بعشرات القذائف والصواريخ واستهداف مدينة جبلة بعدة صواريخ. تم استهداف مدينة محردة بشكل متكرر، وآخرها فجر اليوم بعشرات الصواريخ. هذا ناهيك عن الاستهداف المستمر لمواقع الجيش العربي السوري، وأماكن تركز

بما أن المشاعر الإنسانية طافحة اليوم، ثمّة فضيحة أخرى. هل تعرفون أيها السادة أنه بعد ٨ سنوات من فرض الجزاءات، أو ما يسمونها بالإجراءات القسرية الانفرادية. لأنكم لستم أنتم الذين فرضتموها، فهي ليست قانونية. بعد ٨ سنوات نلمس المشاعر الإنسانية الطافحة التي استمعنا إليها اليوم. حتى اليوم ما زالت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يحظران تصدير أجهزة طبية، مثل التصوير بالرنين المغناطيسي، ومعدات التصوير المقطعي إلى سوريا، وحيوط الجراحة الطبية التي يحتاجها الأطباء السوريون. ما هذا الشعور الإنساني الطافح الذي يمنع تصدير أجهزة طبية مثل التصوير بالرنين المغناطيسي ومعدات التصوير المقطعي، وحيوط جراحية تستخدم في العمليات؟ هذا الكلام أقل ما يوصف بأنه عيب، إن لم نقل جريمة، ودائرة الشؤون الإنسانية لم تشاهد ذلك بالطبع، والسيدة دي كارلو لا ترى ذلك، والمشاركون في صياغة القرار الإنساني لا يرون ذلك. الحكومة السورية وحلفاؤها لا يستهدفون مستشفيات ولا مدارس على الإطلاق، لأن هذه المستشفيات وهذه المدارس هي مستشفياتنا نحن، ومدراسنا نحن.

إن تطبيق مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلسكم هذا المتعلقة بمكافحة الإرهاب تقتضي في هذه الحالة دعم جهود الدولة السورية وحلفائها في مكافحة الإرهاب. ويجب إقامة شراكات معها بوصفها الطرف الوحيد المعني بإنهاء وجود الإرهابيين في سوريا وتحسين الحالة الإنسانية بشكل عام. وذلك بدلا من الدعوة إلى عقد هذه الجلسات الاستعراضية والترويج لمعلومات مضللة، وكيل الاتهامات لبلدي وحلفائهم، بهدف نجدة المجموعات الإرهابية، وعرقلة الإجراءات القانونية التي تتخذها الحكومة السورية لحماية مواطنيها وتخليصهم من سيطرة التنظيمات الإرهابية التي تتخذ منهم دروعا بشرية.

إن المطلوب هو الابتعاد التام عن المحاولات الرامية إلى المساس بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة

المدنية، بما فيها المستشفيات والمدارس، وتحويلها إلى ثكنات عسكرية ومراكز لاحتجاز وتعذيب وقتل كل من يرفض فكرة التكفير المتطرف وأحكامه الجاهلية.

بالمناسبة، عندما يتحدث بعض الزملاء عن ٢٧ منشأة طبية، ومن بينهم السيد لوكوك، والسيدة دي كارلو، لا أعرف من أين استقوا معلوماتهم، عندما قالوا بأنه تم استهداف ٢٧ مستشفى في إدلب. أريد أن أقول لكم جميعا أن دمشق العاصمة التي يعيش فيها ٨ ملايين نسمة، لا يوجد فيها سوى ٨ مستشفيات عامة، و ٩ مستشفيات في ريف دمشق. يعني ٩ زائد ٨ يساوي مجموعها ١٧. إذا كانت دمشق العاصمة التي يعيش فيها ٨ ملايين نسمة، لا يوجد فيها إلا ١٧ مستشفى. نضيف إليها ١٠ مستشفيات خاصة، إن أردتم، فلا يصل العدد إلى ٣٠ مستشفى في دمشق العاصمة. أما حلب فيوجد فيها ١١ مستشفى عاما، يضاف إليها ١٠ مستشفيات خاصة، أي ما مجموعه ٢١ مستشفى. في كل حلب، المدينة الثانية في سوريا والتي يعيش فيها ٥ ملايين شخص. نعود إلى إدلب، لا يوجد في إدلب سوى أربعة مستشفيات عامة، نضيف إليها أربعة مستشفيات خاصة، أي ما مجموعه ثمانية مستشفيات. كيف تأتي هذه الأرقام، ٢٧ مستشفى تم استهدافها في إدلب؟ فهل لهم أن يتفضلوا بإعطائنا المصادر التي يستقون منها هذه المعلومات. أقول لكم هنا علنا، أن ما قيل هو تضليل كذب، أيا كان المصدر الذي يقدم هذه المعلومات فهو مصدر مضلل لكم. إذ لا يوجد في إدلب ٢٧ مستشفى.

أما الآن، بالنسبة لزميلتنا، السفيرة البريطانية، إذا كان تنظيم الخوذ البيض لديه غرفة في قبو، أو في مبنى يطلق منها قذائف وصواريخ، فهذا أمر آخر. هذا ليس مستشفى. هذا يسمونه مرفق بديل لمستشفى makeshift medical facility. إنها عبارة عن غرفة يفتحونها في قبو في بناية تستخدم لقصف المدنيين والجيش العربي السوري.

ويقولون إننا نتجنى على تركيا ونتجنى على نظام أردوغان نحن لا نتجنى، النظام التركي لا يقدر الجيرة ولا يعطي حق الجيرة قدره على الإطلاق، فلو كانت ثمة ذرة حكمة سياسية كان من الممكن لهذا النظام أن يفكر في المستقبل بغض النظر عن القانون الدولي والاتفاقيات المنظمة لعلاقات حسن الحوار بيننا وبين تركيا، يجب أن ينظر هذا النظام إلى المستقبل، فنحن وهم موجودون في هذه المنطقة بحكم الجغرافيا والتاريخ ولا يجب أن يشرع نظام أردوغان حدوده مع سورية لمئات الآلاف من الإرهابيين الأجانب، وإدخال كافة أنواع الأسلحة بما في ذلك الكيماوي الذي جلبوه من بنغازي عبر اسطنبول ثم إلى حلب وخن العسل، وهي قصة رويتها لكم في الماضي نقلها إرهابي سوري يعمل لصالح المخابرات التركية إسمه هيثم الكسار، كل ذلك مذكور عنكم برسائل رسمية ٨٠٠ رسالة رسمية حافلة بالمعلومات أرسلناها لكم لكن البعض لا يريد أن يقرأ.

ثانياً، إنهاء الوجود غير الشرعي للقوات الأمريكية والتركية على أراضي الجمهورية العربية السورية ووضع حد لمعاونة الملايين من المدنيين الموجودين في المناطق التي تسيطر عليها هذه القوات.

ثالثاً، الرفع الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية أحادية الجانب، اللاشريعة المفروضة على الشعب السوري والتي تمثل إرهاباً اقتصادياً وعقاباً جماعياً للشعب السوري.

رابعاً، وضع حد للتسييس المتعمد والممنهج للشأن الإنساني ومحاولات بعض الدول استغلاله لأغراض تتعارض جملة وتفصيلاً مع مبادئ العمل الإنساني.

خامساً، دعم جهود الدولة السورية في عملية إعادة إعمار ما دمره الإرهاب وهو أمر تعترض عليه أمريكا وبريطانيا وفرنسا وبعض الدول الأخرى، هذه الدول ضد إعادة إعمار ما دمره الإرهاب في سورية وأترك لكم استنتاج المغزى من ذلك، وتيسير عودة المهجرين السوريين إلى وطنهم بأمان وكرامة، والعمل على توجيه تعهدات المانحين بما يخدم هذا الهدف.

وأرضيها، وعن أي محاولات لاستغلال الأزمة لخدمة أجدات هدامة لبعض الدول وعملائها والكف عن السياسات الانتقائية والمقاربات المنحازة على نحو منهجي، والتي تتجلى بشكل لا لبس فيه في غض الطرف من جانب بعض الدول الأعضاء عن الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، وعن دور حكومات الدول المعروفة بدعمها للإرهاب. وكذلك التغاضي عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، التي ارتكبتها التحالف الدولي في الرقة ودير الزور والمهجين والباغوز، والتي تطرق إليها مشكوراً زميلي العزيز، سفير الاتحاد الروسي، وغيرها من المناطق في بلدي. كذلك احتجاجات قوات الاحتلال الأمريكية لعشرات الآلاف من المدنيين السوريين في مخيم الركبان. إن مخيم الركبان طبعاً أرض سورية يعني للمرة المائة، مخيم الركبان أرض سورية تحتلها قوات أمريكية وترعى فيها فصيلاً إرهابياً إسمه مغاوير الثورة، وهذا الفصيل يتقاضى عن كل مدني سوري يريد مغادرة مخيم الركبان مائة ألف ليرة سورية بعلم الأمريكيين طبعاً ويقبضون من كل مدني يريد أن يغادر المعسكر مائة ألف ليرة سورية، أب وزوجته وخمسة أولاد يلزم أن يدفع ٧٠٠ ألف ليرة لكي يغادر المخيم فقط.

إن إنهاء معاونة السوريين في إدلب وغيرها من المناطق السورية، يتطلب: أولاً، التصدي للمسيبات الرئيسية لمعاونة السوريين ألا وهي سياسات حكومات الدول الراحية للإرهاب وممارسات أدواتها من التنظيمات الإرهابية المسلحة، والجرائم المتواصلة التي يرتكبها ما يسمى بالتحالف الدولي، والمليشيات العميلة له بما في ذلك الحرق المتعمد للمحاصيل الزراعية من قمح وشعير، بالمناسبة، بمناسبة الحديث عن حرق المحاصيل الزراعية من قمح وشعير، قبل يومين أو ثلاثة صدر إعلان داخل تركيا باللغة العربية موجه للفلاحين المزارعين السوريين يشير إلى استعداد الحكومة التركية شراء محصولهم من القمح والشعير بالليرة التركية، يعني ما لم يحرق يباع إلى تركيا بربع ثمنه،

بأضرار جسيمة. إننا نشعر بالقلق بشكل خاص جراء الهجمات التي طالت المنشآت الطبية، التي تم إخطار مواقعها بموجب آلية الأمم المتحدة لتفادي التضارب. وهذا يقوض بشكل خطير الغرض من هذه الإخطارات، المتمثل في السماح بوصول المساعدات الإنسانية مع زيادة أمن الأطراف الفاعلة العاملة في المجال الإنساني في الميدان. ولن يؤدي الاستهداف المستمر للمرافق الصحية، إلا إلى المزيد من النزوح وعدم الاستقرار والمعاناة بالنسبة لـ ٣,٥ مليون سوري يعيشون في منطقة إدلب. وينبغي تنفيذ آلية تفادي التضارب بشكل كامل ويجب احترام وقف إطلاق النار بدون تأخير.

إن تركيا ملتزمة التزاماً كاملاً بمذكرة سوتشي وأظهرت ذلك بوضوح من خلال الإجراءات الميدانية الملموسة التي اتخذتها، معرضة بذلك أرواح جنودها لخطر جسيم. إن هجمات النظام تقوض جهودنا لتنفيذ المذكرة، ويجب أن تتوقف. لقد استهدف النظام على مدار الأسابيع الماضية، مراراً، مواقع المراقبة في منطقة التصعيد في إدلب. وفي الآونة الأخيرة، تعرضت نقطة المراقبة ١٠ لإصابة خطيرة مرتين بقذائف الهاون التي أطلقت من المناطق التي يسيطر عليها النظام في ٤ أيار/مايو و ١٣ حزيران/يونيه. وأصيب خمسة جنود أترك خلال تلك الهجمات. كما أدى العدوان الأخير الذي وقع في عطلة نهاية الأسبوع على نقطة المراقبة ٩، بقذائف الهاون والقصف، إلى وقوع أضرار أيضاً.

إن تلك الهجمات غير مقبولة وتشكل انتهاكاً صارخاً لمذكرة سوتشي. ويجب أن نتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية أرواح جنودنا العسكريين في الميدان. ولن نتردد في اتخاذ إجراءات حاسمة لتحقيق هذه الغاية. وستستمر مراكز مراقبتنا في العمل، رغم التهديدات. وسنواصل أيضاً تنسيق جهودنا مع الاتحاد الروسي على جميع المستويات من أجل إنهاء انتهاكات النظام والحفاظ على وضع إدلب كمنطقة لخفض التصعيد. وفي الواقع،

ختاماً، على الرغم من اعتماد هذا المجلس لأكثر من ٤٦ قراراً حول مكافحة الإرهاب، ٤٦ قراراً حول مكافحة الإرهاب، ومرور ما يقارب تسع سنوات على الحرب الإرهابية المفروضة على بلدي سورية، وتجلي أبعاد هذه الحرب والدور الذي قامت به حكومات بعض الدول لإذكائها وإطالة أمدها، على الرغم من كل هذا وذاك، لا يزال البعض في هذا المجلس وخارجه يستثمر في الإرهاب ويرى فيه شريكاً لاستهداف الدولة السورية بدلاً من بناء شراكة مع الدولة السورية لمكافحة الإرهاب، أيضاً أترك لكم عناء استنتاج المغزى من هذا الكلام. وأؤكد هنا من جديد أن الحكومة السورية لن تنحني أمام الحرب الإرهابية المفروضة عليها، ولن تسمح بتعريض حياة مواطنيها للخطر وستستمر الحكومة السورية في ممارسة حقها السيادي والدستوري وإعمال أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي في الدفاع عن أرضها وعن مواطنيها ومكافحة الإرهاب وإنهاء الوجود الأجنبي غير الشرعي من على أراضي الجمهورية العربية السورية كافة، وحكومة بلدي ملتزمة في ذات الوقت بتحقيق حل سياسي يقرر فيه السوريون وحدهم مستقبلهم وخياراتهم عبر الحوار السوري - السوري وبقيادة سورية ودون تدخل خارجي وبما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

**الرئيس:** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد سينيرولوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المناسبة من حيث التوقيت. وأود أيضاً أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتهما الإعلاميتين اللتين وصفنا الحالة الخطيرة في إدلب.

لسوء الحظ، لا تزال انتهاكات وقف إطلاق النار في تصاعد مستمر. وعواقب هجمات النظام على المدنيين خطيرة. لقد تسببت حتى الآن في وقوع مئات الإصابات وتشريد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص وإصابة المرافق الصحية والمدارس

فمن الواضح أن الهجمات المستمرة من قبل النظام تهدف إلى التسبب في انهيار العملية السياسية.

ويجب أن نكون واضحين في أن المسؤولية عن منع وقوع كارثة كبرى في إدلب لا تقع على الأطراف في مذكرة سوتشي فقط، ولكن على المجلس كذلك. فلا يمكن السماح باستمرار ما نشهده في إدلب. وهذا الفصل الأخير في النزاع السوري يشكل إهانة للبشرية جمعاء. لقد أريق ما يكفي من الدماء. وينبغي لجميع الجهود الآن أن تولي الأولوية لاحتياجات الملايين من السوريين الذين عانوا كثيرا والذين يضعون ثقتهم فينا.

وأخيرا، وفيما يتعلق ببيان الهلوسة الذي أدلى به ممثل النظام السوري، أكرر أنني لا أعتبره نظيري الشرعي، لأن ذلك سيكون إهانة للملايين من السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على أيدي هذا النظام. ولذلك فإنني لن أسبغ احتراما على اتهاماته الوهمية بالرد عليه.

**الرئيس:** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد تخت روانجي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على تنظيم هذه الجلسة، السيد الرئيس.

تواصل جمهورية إيران الإسلامية مشاوراتها مع الجهات الضامنة الأخرى لصيغة أستانا بشأن طائفة من المسائل، بما فيها منطقة تخفيف التوتر في إدلب، التي نعتبرها بالغة الأهمية. وتمشيا مع القانون الدولي، تدعم إيران الحق الطبيعي للحكومة السورية في مكافحة الإرهابيين الذين صنفهم مجلس الأمن باعتبارهم إرهابيين. وعلى الرغم من أنه يجب على الجميع التقيد التام بالقانون الدولي الإنساني، من دون استثناء، لا يمكن أن يستخدم ذلك ولا ينبغي أن يستخدم كذريعة للمطالبة بوضع حد لمكافحة الإرهاب.

فمكافحة أخطر الجماعات الإرهابية، التي أخذت عددا كبيرا من المدنيين رهائن، أمر لا بد منه. وهذه، في الحقيقة، هي

ناقش وزيرا دفاع تركيا والاتحاد الروسي أمس الحالة في إدلب واتفقا على دعم التزاماتهما المترتبة عليهما بموجب مذكرة سوتشي.

ومن الواضح أن مكافحة الإرهاب لا تعني أي طرف من التزاماته التي يفرضها عليه القانون الدولي لمنع الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية. إن مكافحة الإرهاب لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تبرر تلك الهجمات العشوائية. وينم استخدام البراميل المتفجرة عن استخفاف تام بحياة الإنسان. وكدولة لها تاريخ طويل في مكافحة الإرهاب، فإننا ندين بشدة الإرهاب والتطرف بجميع أشكالهما ومظاهرها. إن هيئة التحرير الشام مشكلة عويصة، تفاقمت جراء وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب. لكن لا يمكن التغلب على مشكلة هيئة التحرير الشام باستهداف المدنيين. ونحتاج إلى معالجة مشكلة هيئة التحرير الشام من خلال استراتيجية أكثر تطورا وشمولية على المدى الطويل، تستهدف إيديولوجيتها وبنيتها.

وسيكون إحراز التقدم في العملية السياسية أحد العناصر الرئيسية لتحقيق هذه الغاية، وسيكون تشكيل اللجنة الدستورية الخطوة الأولى في ذلك الاتجاه.

إننا في مرحلة حاسمة من النهج المتبع لوضع اللمسات الأخيرة على تشكيل اللجنة الدستورية. وسيكون انعقاد اللجنة أول خطوة أساسية في جهود المجتمع الدولي لتحقيق الديمقراطية في سورية. وينبغي لجميع الأطراف أن تتحمل مسؤولياتها وأن تدعم الجهود الرامية إلى عقد أول اجتماع للجنة. إننا نريد أن نرى سورية مستقرة وسلمية وديمقراطية يمكنها أن تحافظ على وحدتها السياسية وسلامتها الإقليمية، سورية تدار وفقا لتطلعات شعبها المشروعة. ولا يمكننا تحقيق ذلك إلا بالتوصل إلى حل سياسي على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولا يمكن التوصل إلى حل إنساني دائم من دون عملية سياسية ذات مصداقية. وإن لم تصمد منطقة تخفيف التوتر في إدلب، فإن احتمالات التوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق ستقل إلى حد كبير.



**الرئيس:** طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

**السيد باور** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): لقد اعتذرت سفيرة بلدي بأنها اضطرت لمغادرة الجلسة وطلبت مني أن أثير بضع نقاط ختامية بشأن جوهر المسألة قيد النظر اليوم، في مقابل بعض النقاط الغربية التي أثيرت من قبل بعض المتكلمين. تشير نقاطي إلى الغارات التي شنت على المستشفيات.

لقد طرح السفير الروسي سؤالاً بشأن الفرق بين المستشفيات التي هوجمت في الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية وتلك التي هوجمت في الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون. الفرق هو أنه في الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون في إدلب، تم تزويد الروس بمعلومات عن هذه المرافق الطبية من خلال آلية تبادلي التضارب التي كنا نناقشها اليوم. وعليه فإن السؤال الذي طرحته سفيرة بلدي عن كيف أن تلك المستشفيات والمرافق الطبية قد وجدت نفسها تتعرض لهجوم، يظل سؤالاً مشروعاً.

كما إننا نجد الأمر مثيراً للدهشة بعض الشيء أن يندesh السفير الروسي لأن عدد المستشفيات قد ازداد خلال الحرب الأهلية. فنحن نعتقد أن هذا نتيجة طبيعية للهجمات التي كانت تشن على المدنيين وهي السبب وراء إنشاء الآلية في المقام الأول. ولإعادة التأكيد على تلك النقطة، سنحجب على الأسئلة التي طرحت علينا، ولكن هل سيحيون على الأسئلة التي طرحت عليهم؟

**الرئيس:** أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، الذي طلب الإدلاء ببيان آخر.

**السيد نينزيا** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): حسناً، إذن فإنني أرى الآن أنني فهمت لتوي المغزى الرئيسي من وراء السؤال والإجابة. لقد اتضح أن المستشفيات ذات الإحداثيات المعروفة يجب ألا تقصف، ولكن القصف الكاسح الذي يمحو

الحماية العملية للمدنيين، وينبغي أن تؤدي إلى إطلاق سراح جميع المدنيين المحاصرين في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيون. ومن الواضح كذلك أنه لا يمكن، ولا ينبغي، السماح لتلك الجماعات المصنفة دولياً على أنها إرهابية بالحفاظ على سيطرتها على جزء كبير من أراضي دولة ذات سيادة. وإلا فإنه من المؤكد أن إدلب ستتحول إلى ملاذ آمن سيواصل منه أسوأ الإرهابيين القيام بعملياتهم وقتل المزيد من المدنيين داخل إدلب وخارجها. ويجب علينا ألا ننسى أن منطقة تخفيف التوتر في إدلب أقيمت لحماية المدنيين من الإرهابيين، لا لتوفير منطقة آمنة للإرهابيين. وعلى أساس ذلك المبدأ تم التشديد أيضاً على أهمية مواصلة مكافحة الإرهابيين عندما أنشئت منطقة تخفيف التوتر. وللحكومة السورية حق أصيل في استعادة سيطرتها على كامل أراضيها وعليها مسؤولية ضمان سلامة وأمن جميع مواطنيها من الإرهابيين.

ولا يمكن للحالة الراهنة في إدلب، التي تمكن الإرهابيين من القيام بعملياتهم واستخدام أكثر من مليوني مدني كدروع بشرية، أن تستمر - ويجب ألا تستمر - إلى ما لا نهاية. فهي، من بين أمور أخرى، ستمنع عودة اللاجئين والنازحين وتؤخر إعادة إعمار البلد وتعرقل الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي. ويجب أن أشدد كذلك على مدى أهمية أن تحترم جميع الجهات المعنية القانون الدولي الإنساني، علاوة على سيادة سورية واستقلالها السياسي ووحدها وسلامتها الإقليمية، احتراماً كاملاً.

وفي الختام، ينبغي لي أن أؤكد أن جمهورية إيران الإسلامية تواصل مشاوراتها مع الجهات الضامنة الأخرى في صيغة أستانا للعمل مع الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيدرسن، على إيجاد حل سياسي للأزمة الراهنة في سورية. فالحق في تحديد مستقبل سورية يعود بصورة حصرية إلى السوريين أنفسهم. ويجب علينا أن ندعم بصدق انتقالاً سياسياً يقوده ويملكه السوريون.



التي قدمت لنا هنا. إن ذلك لا يقنعنا. ذلك هو ردي على السؤال، وسنواصل السعي إلى الحصول على معلومات بشأن أساس الإحصاءات التي يستخدمها موظفو الأمم المتحدة - وهم مسؤولون رفيعو المستوى - بوصفها الدليل الذي سمعناه اليوم وكأساس للاتهامات التي وجهتها بعض الدول الأعضاء.

**الرئيس:** أعطي الكلمة مرة أخرى لممثل المملكة المتحدة.

**السيد باور (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** تسجيلًا للموقف، فإن الإجابة إذن هي أنه ينبغي لنا أن نثق في معلومات الاستخبارات الروسية عن الضربات التي تشن على المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، ولكن عندما يقدم المعلومات خبراء مستقلون تابعون للأمم المتحدة، ينبغي لنا أن لا نثق فيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

المستشفيات من على وجه الأرض أمر مقبول. تلك هي الكيفية التي فهمت بها بيان زميلي ممثل بريطانيا.

وقد ذكرت بالفعل، ردا على سؤاله، أن لدينا شكوك جدية حول الإحصاءات التي قدمت بشأن المرافق الطبية التي تم تدميرها. لقد أثرنا ذلك السؤال، لا في هذه القاعة فحسب، بل وكذلك في حوار مع زملائنا في الأمم المتحدة، ولم نتلق إجابة واضحة أو جديرة بالثقة. ما مدى موثوقية الإحصاءات المقدمة؟ لقد أبلغنا أن الإحصاءات التي تؤكد تدمير المستشفيات في مختلف المناطق التي قصفت تستند إلى شهادات بعض الأفراد الموثوق فيهم الذين لهم صلات بمنظمة الصحة العالمية، والذين يزودون منظمة الصحة العالمية بالبيانات التي لم يتم تأكيدها من قبل أي جهة أخرى، ولكنها تشكل أساس الإحصاءات